جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني

إعداد

مهدي صلاحات

إشراف

د. معاذ أسمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021

اثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني

إعداد

مهدي صلاحات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 15 / 12 /2021م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. معاذ أسمر / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. جميل علاونة / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. مفيد الظاهر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

الحمد لله والشكر له أولا وأخير

إلى معلم البشرية نبينا الهادي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من احمل اسمه بكل افتخار (أبي)

إلى شمعة دربي وملاكي في الحياة (أمي)

إلى سندي وشريكة حياتي (زوجي)

الى فلذات اكبادي (أبنائي)

إلى من هم اقرب إلي من روحي (إخوتي وأخواتي)

إلى الذين حظيت بهم من جديد (عائلتي الثانية)

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة.

بداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل

معاذ أسمر

على ما قدمه لي من نصح وارشاد ومعلومات قيمة لإنجاز هذا البحث.

وإلى جميع أساتذة كلية الدراسات العليا بقسم المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية على ما نهلته من علمهم الوفير.

كما واتقدم بالشكر الجزيل إلى المناقشين الأعزاء على ما قدموه من معلومات ومساعدة لإنجاز هذا البحث

وختاماً الشكر لكل من سأهم وساعد في إتمام هذه الدراسة

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الاقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
الملخص	ذ
الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
نموذج الدارسة	6
فرضيات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
تمهيد	10
المخاطر التي تواجه البنوك	11
الأداء المالي للبنوك	21
الدراسات السابقة	26
التعليق على الدراسات السابقة	36
الفصل الثالث:منهجية الدراسة وإجراءاتها	39
المقدمة	39
منهجية الدراسة	39
مجتمع الدراسة وعينتها	39
مصادر و أدوات جمع البيانات	40

نموذج الإنحدار التطبيقي	40
متغيرات الدراسة	40
الوصف الرياضي لنموذج الدراسة	41
أدوات تحليل البيانات	42
الفصل الرابع: تحليل النتائج	43
المقدمة	43
نتائج الدراسة	44
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	56
تمهيد	56
مناقشة النتائج	56
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	56
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	58
النتائج العامة للدراسة	60
التوصيات	62
المراجع	65
abstract	b

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول (4.1): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (2006- 2019)	44
الجدول (4.2): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة (2006- 2019)	47
الجدول (4.3): تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006- 2019) Panel Regression	49
جدول (4.4): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)	51
جدول (4.5): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Random effect model)	52
الجدول (4.6): تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006- 2019) وفق طريقة المربعات الصغرى	53
الجدول (4.7): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	54
الجدول (4.8): نتائج اختبار النموذج الأفضل من النماذج المقدرة (Hausman)	55

أثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني

إعداد

مهدي صلاحات

إشراف

د. معاذ أسمر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، و تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتم أخذ عينة من تلك البنوك بمقدار (12) بنك، واستخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل البيانات المالية الخاصة بالبنوك الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: تأثير المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع (أداء القطاع البنكي)، اذ ان متغير القروض المتعثرة يؤثر عكسياً المتغير التابع فكلما زادت قيمة القروض المتعثرة كلما قل أداء القطاع البنكي، بينما كان أثر المتغيرات المستقلة (إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) طردياً على المتغير التابع أداء القطاع البنكي، مما يعني أن زيادتها سيؤدي الى زيادة أداء البنوك العاملة في فلسطين.

كما لوحظ اعتماداً على نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيا بين المخاطر الائتمانية وأداء البنوك العاملة في فلسطين، وذلك اعتماداً على المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها: ضرورة قيام البنوك بإجراء دراسات سوقية قياسية اكثر لطرح التنبؤات الاقتصادية التي مصدرها السوق، وعدم الاكتفاء بالتحليل المالي بحد ذاته. وضرورة قيام الإدارة المصرفية بتطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك، بالنظر إلى ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار المالي

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما لها من دور كبير وفعّال في تنمية وادارة الاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي، ويُعدّ الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية أهمية في القطاع البنكي، حيث تُعد الاكثر حساسية، فلا يتوقف تأثيره على القطاع المصرفي فقط، بل ينعكس كذلك على الاقتصادي بشكل عام، لذا كان لا بد من القائمين على القطاع المصرفي وصانعي القرار الدقة وحسن الاختيار في اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث ان الائتمان المصرفي له تأثير كبير في النشاط الاقتصادي لأية دولة وعليه يتوقف التطور المالي ومن هنا تبرز اهميته وتأثيراته (مطيري، 2012)

وعليه تتركز مشكلات القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في المخاطر المستقبلية أكثر من غيره ، وعليه أن يطور الأساليب والأدوات والمقاييس التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، فالمخاطر المصرفية قد زادت بشكل كبير في الوقت الحاضر ، والسبب يرجع إلى جانبين أساسيين بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية والثاني يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

إن خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد البنوك بشكل أساسي على أموال الغير وأن معظم موجوداتها ومطلوباتها تتمثل بالنقد ونشاطها الرئيس يتركز على التعامل بالأموال اقتراضاً وإقراضاً ، حيث تتميز بصغر حجم رأسمالها مقارنة بموجوداتها مما يجعلها ذات درجة رافعة مالية عالية جداً في حين أن موجوداتها الثابتة قليلة جداً مقارنة بمجموع موجوداتها مما يجعلها ذات رافعة تشغيلية منخفضة جداً ، لهذا فإن البنوك تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية ، وأن المخاطر التي تواجهها ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد بمجموعه ومخاطر كل الأنشطة المصرفية بمجموعها . (الشمري ، 2013).

تطرقت العديد من الدراسات السابقة لموضوع المخاطر الائتمانية وتأثيراتها المحتملة على اداء القطاع البنكي، ففي دراسة لنشوان (2018) تبين وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضا وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين، وفي دراسة للخانجي (2019) تبين من خلال النتائج إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المتعثرة على كل من الربحية وكفاية رأس المال، وتبين أيضا أنه لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المتعثرة على السيولة في البنوك.

وتشير دراسة السبهان (2017) أنه بالرغم من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعتمدة على أسس ومعايير من قبل البنك المركزي وهناك قياس للمخاطر الائتمانية إلا إنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب وهذا له تأثير مباشر على أداء المصرف المالي، وفي دراسة لنجرس (2020) تبين أنه كلما زادت المخاطر الائتمانية للمصارف يتم زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤثر في عائد السهم الواحد، كما أن حجم رأس المال يكون بمثابة الحاجز الوقائي للاستثمارات، فكلما كان ارتفاع في حجم الائتمان كلما ارتفعت الأرباح.

وبالتالي تعد مؤشرات المخاطر الائتمانية من مقاييس تقييم مستوى واحتمالات خطر عدم سداد المقترض لقيمة القرض المستحق عليه، بحيث أنه يتم من خلال تصنيف المقترضين في القطاع الخاص أو العام، وهو ما يطلق على مستوى وتقييم الجدارة الائتمانية للحكومات بالتصنيف السيادي، وفي الغالب ما تهتم الحكومات من أجل الحصول على تصنيف مستوى كبير، وذلك ما يسهل ويحسن حصولها على قروض في الأسواق المالية العالمية أو عرض سندات مساندة للعملات الأجنبية.

فتهدف البنوك إلى تحقيق كافة أهدافها الاستراتيجية بمناخ استثماري يقلل من المخاطر، ومن أهم مجالات الاستثمار أن تكون جاذبة للمصارف، من خلال منح الائتمان الذي يعد أكثر العمليات المصرفية لتحقيق الأرباح، ويجب على البنوك الحفاظ على نسبة السيولة بشكل كافي لإدارة الأنشطة والعمليات المصرفية الأخرى، وتخطي كافة مخاطر السيولة مع تحقيق أرباح جيدة، واكتساب الائتمان المصرفي بخصوص المؤسسات المالية والمصرفية، وبالتالي تعكس الأداء الاقتصادي، وأهمية الاستثمار المصرفي الذي يؤدي لتحريك عجلة الاقتصاد، واستغلال الموارد المتوفرة والموجودة، ونلاحظ بأن البنوك تعاني في عملياتها الائتمانية في مستوى قدرتها على منح الائتمان أو الائتمان الممنوح، فهو لا يرتقي لتحقيق الأرباح ورفع درجة الاستثمار المصرفي، ويوجد للائتمان المصرفي العديد من انعكاسات إيجابية بالارتقاء في عدة استثمارات مصرفية وتحقيق الأرباح.

تُعد عملية منح القروض أبرز النشاطات التي يقوم بها القطاع المصرفي، وعليه يتطلب الحكم على مدى الملائمة المالية للمقترض، وعليه فإن المخاطر الائتمانية أو تقصر الطرف المقابل في الأداء وفق احكام التعاقد تُعد من المخاطر الرئيسية التي يواجهها القطاع البنكي، رغم ان تلك المخاطر لا تقتصر على القروض فقط بل تمتد لتشمل سائر الموجودات الاخرى والتي تأتي ضمن قائمة المركز المالي كالضمانات والمقبوضات والقبولات المصرفية، لينشا عندها مشاكل خطيرة نتيجة التقصير في تصنيف وتحديد بعض الأصول غير الفعالة (عبد الله، 2011)

وبالتالي يسعى الباحث من خلال الدراسة الحالية للتعرف على مدى تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

من الأمور التي بما تؤدي للحصول على مخاطر كبيرة وعدم تقيمها بشكل صحيح، الاطلاع أو المعرفة الكافية بالعوامل المؤثرة على المخاطر الائتمانية، وبالتالي مما قد يؤثر على القرارات الائتمانية والاستثمارية داخل المصرف، فأن عوامل المخاطر الائتمانية هي القاعدة الرئيسية لاتخاذ القرارات الائتمانية على أسس غير صحيحة، وبالتالي سوف تقود إلى التعثر المالي، الإضافة إلى أن معظم نماذج المخاطر الائتمانية تعر ض عوامل مثل العوامل المالية والعوامل الشخصية، وتعاني العديد من

البنوك التجارية من توضيح مجالات الاستثمار الصحيحة والمناسبة، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بظل بيئة الأعمال المتنوعة والتي تعمل فيها تلك البنوك، مما تتعرض لعدم الاستقرار والمخاطرة الكبيرة، ومن أهم تلك المجالات هو منح الائتمان بجميع أنواعه.

تبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة على المستوى العربي والعالمي التأثيرات التي تُحدثها المخاطر الائتمانية على اداء القطاع البنكي كدراسات (Noman et al, 2015) و(Kipngetich & Muturi, 2015) و(Raad, 2015) وشاهين وصباح (2019) والشرع والهرموشي (2019) والتي ظهر من خلالها الأثر الواضح للمخاطر الائتمانية على الاداء المالي للبنوك، ولكن على المستوى المحلي هناك فجوة علمية حول هذا الموضوع، وبالتالي رأى الباحث ضرورة دراسة هذا الموضوع محليا، وتطبيقه على البنوك العاملة في فلسطين.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في سوء الإدارة البنكية مما يجعل البنك مهدد بحجم كبير من المخاطر وأبرزها المخاطر الائتمانية، ومن هنا يأتي في هذا البحث الإجابة على السؤال الرئيسي: **ما تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني ؟**

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني ؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر القروض المتعثرة على اداء البنوك العاملة في فلسطين؟
2. ما أثر اجمالي القروض على اداء البنوك العاملة في فلسطين ؟
3. ما اثر السيولة على اداء البنوك العاملة في فلسطين ؟
4. ما اثر كفاية رأس المال على اداء البنوك العاملة في فلسطين ؟
5. ما اثر سعر الفائدة على اداء البنوك العاملة في فلسطين ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة كما يلي:

1. تحديد أثر القروض المتعثرة على اداء البنوك العاملة في فلسطين.
2. تحديد أثر اجمالي القروض على اداء البنوك العاملة في فلسطين.
3. تحديد اثر السيولة على اداء البنوك العاملة في فلسطين.
4. تحديد اثر كفاية رأس المال على اداء البنوك العاملة في فلسطين.
5. تحديد اثر سعر الفائدة على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1. تأتي أهمية الدراسة في كيفية تجنب مخاطر الائتمان للعودة إلى الأصل وذلك بالإلتزام بضوابط منح وتنفيذ ومتابعة ورقابة الإئتمان.
2. تعكس مناحي التطورات السريعة المتلاحقة التي تتصل بالعمل الإئتماني ، وظهور الكثير من الأعراف وظهور قواعد جديدة استجابة لما يفرزه الواقع العملي في التطبيق حيث أصبح العمل الإئتماني صناعة كاملة لها حساباتها الخاصة ومعايير لإدارتها ومقاييس مستقرة لتقييم المخاطر والربحية والنمو
3. أنها تمثل جهدا علميا في مجال دراسة تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني.
4. يأمل الباحث في توفير بيانات ومعلومات حول تأثير المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، والذي يعتبر مشكلة مؤرقة لكافة البنوك عامة والمسؤولين خاصة، و أهمية إيجاد حلول لهذه المشكلة الكبيرة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة من منظور أخر، في توضيح أداء القطاع البنكي مع المخاطر التي تتعرض لها، وهناك العديد من الجهات التي من الممكن أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة ومنها البنوك التجارية الفلسطينية نفسها وبالتالي للمجتمع والدولة ككل، ومن ناحية دراسة المخاطر الائتمانية التي تتحملها تلك البنوك

نموذج الدارسة:

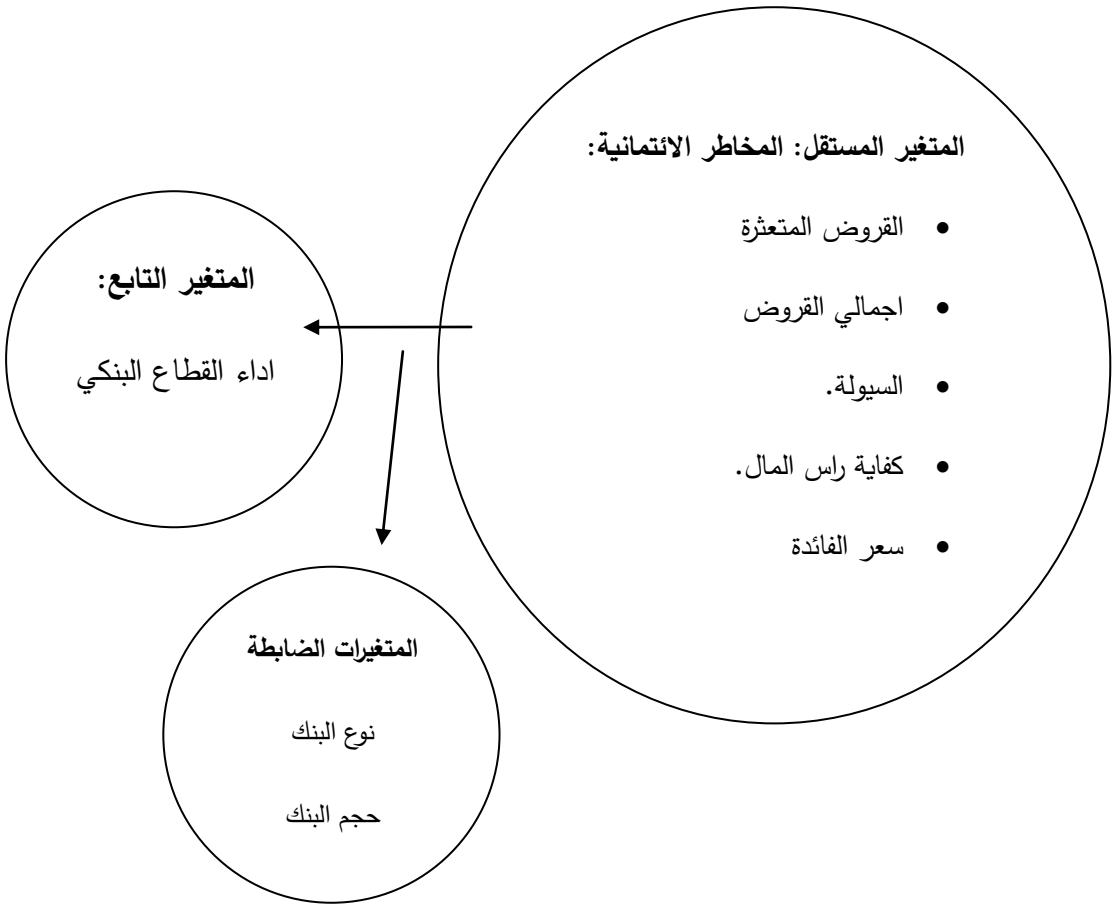

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للتحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.
2. لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين.
3. لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.
4. لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين.
5. لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

مصطلحات الدراسة:

المخاطر: احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية (نايف وعثمان، 2013)

المخاطر الائتمانية: المخاطر التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (عثمان، 2008)

القروض: المبالغ المالية التي يمنحها المصرف أو البنك لعملائه على شكل دفعة واحدة أو دفعات تسدد من قبل المقترض على شكل دفعات بتواريخ معينة وبفوائد وعمولات متفق عليها بين الطرفين (الجميل، 2006)

السيولة: الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى البنوك أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (عقل، 2006 م، ص158)

رأس المال: يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه: مجموع قيم الأسهم العادية مضافًا إليها الاحتياطيات التي تمثل أرباحًا متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها (الحسيني والدوري، 2000 م، ص 81)

مخاطر سعر الفائدة: وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة بشكل قد يؤدي إلى حدوث خسائر ملموسة للمصرف، خاصة عندما لا تتناسق هذه التقلبات مع آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول. ويتوقف حجم هذا النوع من المخاطر على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت على أساسها الفجوة، ومدى قدرة المصرف على تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب (أبو عبدو، 2004 م، ص 44)

مخاطر الائتمان: " هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته في المواعيد المحددة، وهي الخسارة المتوقعة من أصل ما" (الخوالدة، 2019، 4).

مخاطر السيولة: " وهي عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية" (بوخريص، 2016، 10)

المخاطر السوقية: " وهي احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية والسلع وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق" (سعيد، 2013، 15)

الأداء: " هو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها" (النشاش، 2021، 33).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، وبعد الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية أهمية في هذه الصناعة بل من أكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى المصرف فقط، إنما ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل لذا يتوجب على القائمين عليه وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية. وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني لأية دولة وعليه يتوقف التطور المالي (مطيري، 2012، ص 23).

فالجهاز المصرفي عصب الحياة الاقتصادية في أي دولة، لما يلعبه من دور مهم في الاقتصاد الوطني، وله دور كبير في التطور الاقتصادي لأي بلد، حيث تمثل البنوك ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وهي من اقدم البنوك من حيث النشأة، كما تعتبر البنوك من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وما تقدمه من خدمات، وما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية للقيام بأعمالها على اكمل وجه، وبالتالي تؤدي إلى رفع كفاءة اقتصاد الدولة بشكل عام.

وتهدف البنوك إلى تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك حالها حال أي منشأة أخرى، من خلال استثمار الأموال في أصول تدر لها أكبر عائد ممكن مقابل تح مل أدنى مستوى من المخاطر، وتسعى البنوك دائماً إلى زيادة عوائدها، ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بتوجيه الأموال إلى استثمارات تدر عوائد أعلى، ولكن مثل هذه الاستثمارات قد تواجه مخاطر مرتفعة تتسبب بخسائر للبنك، ومن خلال ما تقدمه البنوك من تسهيلات ائتمانية وتوجيه الأموال إلى الاستثمارات فإنها تتعرض إلى العديد من

المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى خسائر للبنك، فعلى البنك إدارة هذه المخاطر (القذافي، 2012).

وبما أن النشاط الرئيسي التي تقوم به البنوك هو قبول الودائع وتقديم تسهيلات ائتمانية مختلفة للأفراد والقطاعات كافة، كما يمكن أن يكون لها دور في تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فلا بد أن تتعرض للمخاطر المالية المصاحبة لتلك النشاطات التي تقوم بها البنوك مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وغيرها (ابو صلاح، 2007)

المخاطر التي تواجه البنوك:

يعد العمل المصرفي عمل المخاطر، لأن المخاطرة عنصر رئيسي في العمل المصرفي، وهناك علاقةٌ قوية بين المخاطرة والعائد فكلما إرتفعت المخاطرة ارتفعت الأرباح المطلوبة، أما بالنسبة للسيولة فوجود السيولة يقلل المخاطرة، وكلما زادت السيولة تقل الربحية. أما أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك أثناء تأديتها لأعمالها تتمثل في المخاطر التالية (أبو قحف، 2004):

اولا: القروض المتعثرة:

تعتبر البنوك المؤسسية الكبيرة المصدر الرئيس للقروض و بسبب حجمها الكبير، فإنها غالباً ما يكون لديها الكثير من برامج الإقراض المتاحة، كما ان الحجم الهائل من العملاء يعني أن تلك البنوك تقدم عادة أسعار فائدة مناسبة جدا، ويكمن الجانب السلبي للبنوك الكبيرة في أنها متشبثة بمتطلبات الموافقة على القرض (Berg et al,2016).

ومن اهم ما يميز الاقتراض من البنوك المؤسسية الكبيرة أنه لا يتم سداد القرض عند الطلب انما هو محدد بفترات سداد دورية معروفة لدى الطرفين، كما يمكن ربط القروض بعمر المعدات أو الأصول الأخرى لدفع المال مما يحد من مخاطر عدم السداد، عدم الاضطرار إلى إعطاء البنك المقرض نسبة من الأرباح أو الحصة في الشركة نظير تمويله انما يتم تحديد مبلغ محدد او نسبة محددة من قيمة القرض مقابل ذلك التمويل (Riasi, 2015).

مفهوم القروض المتعثرة:

من المعروف أن الائتمان– حتى ولو منح وفق أسس مصرفية سليمة– ينطوي على نوع من المخاطر، لأن هناك احتمالا أن الأموال التي يقرضها البنك قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين. وإذا كانت تلك المخاطر لا يمكن للبنك تجنبها، إلا أنها مخاطر محسوبة عند منح القرض، ولذا يقال أن مخاطر الائتمان لا تنطوي على درجة من الخطورة، فالخطورة فيها مألوفة (نوفل، 2000)

يعرف نوفل (2000) القرض المتعثر أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة ". بينما يعرفها (المندلسي، 2002) بأنها عبارة عن تسهيلات بجميع أنواعها منحتها البنوك لبعض العملاء في الماضي، ولم يقوموا بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات إلى حسابات مدينة راكدة أو متوقفة"

ويعرف الباحث القروض المتعثرة بأنه الدين الذي يعتبره البنك، بعد دراسة المركز المالي للعميل، وضمانات الدين، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة. أي أن القرض الذي تتعرض اتفاقية دفعة بين البنك والعميل الى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة للبنك.

ثانيا: القروض:

مفهوم القروض:

تعددت مفاهيم القروض مع اختلاف معرفيها، فقد عرفها (Goss & Roberts, 2011) على انها اتفاق كتابي أو شفوي بشأن التحويل المؤقت للمال من مالكه (المقرض) إلى أحد المقترضين الذي يعد بإعادته وفقًا لشروط الاتفاقية. فإذا كان القرض مستحقًا على طلب المقرض، يطلق عليه قرض الطلب. إذا تم سدادها على دفعات شهرية متساوية، فهي قرض تقسيط.

وعرّف (Rothstein & Rouse, 2011) القرض على انه مبلغ من المال أو العقار أو أي سلع مادية أخرى تُمنح لطرف آخر مقابل السداد المستقبلي لمبلغ قيمة القرض، إلى جانب الفائدة أو الرسوم

المالية الأخرى. قد يكون القرض لمبلغ معين أو يمكن أن يكون كخط ائتمان مفتوح حتى حد معين أو مبلغ محدد.

أما القروض التجارية فقد عرفها عيوني وبن حسين (2016) بأنها " قرض قصير الأجل، يمنحه المورد الى المشتري عندما يقوم بشراء بضائع أو مواد أولية بصورة آلية، مقابل وعد بالتسديد في تاريخ لاحق، تلجأ المؤسسة الى هذا النوع من القروض الخارجية غير المباشرة، في حالة عدم كفاية رس المال لمقابلة الحاجات الجارية، وكذا في حالة تعذر الحصول على قروض مصرفية قصيرة الأجل ذات تكلفة منخفضة".

وعرفت القروض كذلك بأنه "عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان (دحاوي، 2014).

ويعرف الباحث القروض على انها مبلغ من المال يقوم البنك بإقراضه لفترة زمانية معينة مقابل مبلغ يتم تحديده بنسبة من حجم القرض (الفائدة)، مع وجود ضمانات لإعادة هذا القرض في الوقت المتفق عليه.

عناصر وخصائص القروض البنكية:

يعتمد القرض على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القروض وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى لا يمكن السيطرة عليها، حيت تلعب الإدارة العليا دور في وضع خطة استراتيجية تحدد فيها السياسة الاقراضية للبنك، وتختلف إدارة القروض من بنك إلى أخر وفقا للأهداف ومجال تخصص البنك و حجم رأسماله والبيئة المحيطة به بالإضافة إلى حجم البنك، مكونات الأصول والخصوم، الربحية، سمعة البنك و غيرها من العناصر (النجار، 2000).

وترتبط عملية الإقراض بعدد من العناصر، حيث تساعد على تحقيق الفائدة على البنك من جهة والشخص الطالب للقرض من جهة أخرى، ويمكن وصفها كالتالي (بوقديرة، 2014).

- الثقة: تواجد الدين أي وجود علاقة مديونية بين دائن ومدين أيا كان سبب هذه العلاقة، والائتمان يفترض وجود الثقة بين الطرفين.

- مبلغ القرض: ان يكون هذا الدين على صيغة نقدية.
- الغرض من القرض: وهو الغرض او الحاجة من وراء هذا القرض.
- المدة: هناك فرق زمني بين وقع الدين والوفاء به، وهذا الاجل الزمني لا يتحقق بدون الائتمان.
- المقابل: عندما يقوم الدائن بتقدم الدين الى المدين مع انتظار المدة المحددة، فان احتمال عدم دفع الدين يعد خطرا للدائن، ولذلك هنالك الفوائد التي تعتبر مقابلا لتحمل هذه المخاطر.

وقد أشار (Rad et al, 2013) الى عناصر أخرى للقروض تشتمل على:

- قيمة القرض والشروط: اذ يشير ذلك إلى مبلغ القرض والغرض الذي من أجله تم منحه.
- فترة لتسديد القرض: وهو يعتبر الحد الزمني لسداد القرض و كذلك رسوم سعر الفائدة.
- السداد: وهو بيان ينص على الزام المقترض بالسداد على أساس الشروط الواردة في خطاب القرض. دفع الفائدة: يحدد هذا سعر الفائدة على القرض، والحد الزمني لدفع الفائدة. كما ينص على الشروط التي ستضاف بموجبها الفائدة غير المدفوعة إلى القروض القائمة، والمعروفة باسم الفائدة.
- أحداث التخلف عن السداد: تنص على العقوبة التي يتحملها المقترض عندما لا يتم دفع القرض في الوقت المحدد للدفع أو عند الطلب. في بعض البنوك التجارية، يُسمح بفترة سماح مدتها 14 يومًا بعد تاريخ الاستحقاق.
- الإحالة: اذ يشير هذا إلى ما إذا كان للمقرض صلاحية تخصيص أي من حقوقه وسلطته بموجب الاتفاقية.

ثالثا: مخاطر السيولة:

يشير مفهوم مخاطر السيولة إلى المخاطر الحالية والمتوقعة للأرباح ورأس المال عندما لا يتمكن المصرف من مواجهة إلتزاماته، وخاصة أن تعرض إلى خسائر غير مقبولة وغير متوقعة. وتتضمن مخاطر السيولة عدم القدرة على إدارة التغيرات في مصادر التمويل، كما تظهر مخاطر السيولة إذا

واجه المصرف تغييرات في ظروف السوق والتي من الممكن أن تحد من قدرة المصرف على تسييل موجوداته الثابتة مع الأخذ بعين الإعتبار الحد من الخسارة في قيمتها (سعيد، 2014).

كما يشير مقياس السيولة إلى نسبة السيولة أو النقود المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع، إضافة إلى الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر النقدية المحتملة ويتحدد هذا الأمر من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة المسحوبات وتمويل القروض والإئتمانات التي يقدمها المصرف لعملائه، وتتمثل المصادر النقدية للمصرف إستثمارات نقدية قصيرة الأجل. ومع كلا المتغيرين يتضمنان تقديرات تقريبية فإن أموال القرض تستلزم قدراً أكبر من الموجودات النقدية وزيادة في الخصومات، حيث تعتبر هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطر السيولة.

فالسيوله هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية من الاموال النقديه او ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقديه وبدون خسائر في قيمتها (Jiang, L., Levine, R., & Lin, C.). كما عرفت كذلك على أنها الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يمكن استغلال الودائع بما يحقق له أكبر ربح ممكن (احمد، 2013).

يرى (RESCHIWATI, 2020) أن السيوله هي نسبه تهدف إلى قياس قدرة الشركه على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وأن لديها سيوله عالية يعني أنه يمكنه سداد الدين قصير الأجل ، لذلك فهو يميل إلى خفض إجمالي الدين ، والذي في المقابل ، سيكون هيكل رأس المال أصغر ، لذلك يمكن القول أن السيوله تؤثر على هيكل رأس المال.

وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل البنوك عن منشات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشاة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر السيولة لدي المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس، حيث تكتسب السيولة في البنوك أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من والي المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة

المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال توفير نقد كاف لديه يلاءم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة قبل العملاء (نبيلة، 2016).

رابعا: مخاطر كفاية رأس المال:

تشير مخاطر رأس المال في البنوك إلى درجة انخفاض قيمة الأصول الموجودة في المصرف مما قد يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ويمكن قياس مخاطر رأس المال في البنوك من خلال معرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، وهنا يلاحظ أن هناك علاقة بين مخاطر رأس المال مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية.

يوضح مصطلح كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر راس مال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها موجودات البنك أو أي عمليات قد ينفذها البنك ، ويعبر ايضا عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومواجهة أي خسائر قد يتعرض لها البنك سواء كانت متوقعة او غير متوقعة (Chishty,2011) .

كما ويمكن اعتبار كفاية رأس المال اداة لقياس ملاءة البنك وقدرته على مواجهة المخاطر (التشغيلية ، التسويقية ، الائتمانية) وغيرها من المخاطر ، بمعنى اخر فهي ادوات وقواعد احترازية ، وهذا ما قد اكدت عليه لجان بازل عند تقسيمها لهذه القواعد خاصة فيما يتعلق بالاموال الذاتية للبنك ، باعتبارها الضامن الاساسي لملاءة البنك في حال تعرضه للمخاطر في عملياته البنكية .

ومن وجهة نظر الباحث ، فان كفاية راس المال تمثل نسبة راس مال البنك مقارنة بالمخاطر التي قد تواجهه وهي المخاطر التشغيلية و التسويقية و الائتمانية ، واي مخاطر اخرى قد يتعرض لها البنك وتكون خارجه عن ارداته ، فكلما زاد مقدار هذه المخاطر كان مؤشر سيء لقدرة البنك على مواجهتها وبالتالي تعرضه للاعسار والعكس من ذلك صحيح وكما يؤثر في المقابل على عملية تداول الأسهم والعائد عليها ، وفيما يلي توضيح لعناصر كفاية رأس المال :

رأس المال : ويتضمن رأس مال البنك التجاري ورأس المال المدفوع للبنك ، ايضا الاحتياطات بكافة انواعها والارباح غير الموزعة (Al-Tamimi and Obeidat, 2013) وكما ان رأس المال يلعب

دور مهم وحيوي في البنوك كافة ويعتبر بمثابة الدرع لحماية اموال المودعين من الخسائر غير المتوقعة (سعيد وأبو العز ، 2014) .

وفيما يتعلق بمكونات رأس المال فهي تشمل قيمة الاسهم العادية (مجموع انصبة المساهمين وتتميز بأن لها حق غير محدود في ارباح البنك واصوله) ، والاحتياطات (الاحتياطي القانوني والاحتياطات الاخرى) ، والارباح المحتجزة (وتعتبر مصدر رئيسي للتمويل الذاتي ولزيادة رأس مال البنك ، وكما تمثل مجموع الارباح الصافية المرحلة التي تم احتجزاها في السنوات التي مضت ، ولم يتم توزيعها على المساهمين ، حيث يمكن للبنك استخدامها في مجالات مختلفة لتوسيع مجال نشاطه وزيادة قوته الايرادية) (Al-Tamimi and Obeidat, 2013) .

خامسا: مخاطر سعر الفائدة:

اثار موضوع سعر الفائدة اهتمام الباحثين و الاقتصاديين على مدى تاريخ الفكر الاقتصادي لاهميته الكبيرة في تحقيق اهداف السياسة النقدية باعتباره اداة مهمة من ادوات السياسة النقدية بالاضافة الى الادوات الاخرى مثل عمليات السوق المفتوح و الاحتياطي النقدي القانوني. ان لسعر الفائدة تاثيرا في المتغيرات الاقتصادية النقدية لذلك فان أي تغير في سعر الفائدة سوف يؤثر على حالة التوازن في الاقتصاد. كما ان لسعر الفائدة دورا واضحا في تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية و توجيه الاموال نحو المشروعات و تاثيره المباشر على الانشطة الاقتصادية. لذلك فان سعر الفائدة يعد مؤشرا اقتصاديا مهما في تفسير حركة الاقتصاد الكلي للبلدان (شامية, 2013, ص.222).

يعرف سعر الفائدة بانه المبلغ المدفوع من قبل المقترضين لقاء الفروض الممنوحة لهم من قبل المقرضين في مدة زمنية محددة.

و يعرف كذلك بانه الثمن الذي دفعه المقترض الى المقرض مقابل استخدامه للاموال المقترضة لفترة زمنية محددة .

كما يعرف بانه ذلك الدخل الذي يعطى كعلاوة لاقراض المال و يكون على شكل نسبة مئوية (ساموبسلن وهاوس, 2001 ص.541).

و تم تعريف سعر الفائدة بانه المبلغ الذي يتم دفعه مقابل كل وحدة من النقود المقترضة او هو ثمن التمويل بالدين (الساعاتي, 2008).

و عرف (الحسناوي, 2014, ص.225). سعر الفائدة بانه الثمن المدفوع لاستخدام الاموال و الذي يدفع من قبل المقترضين الى المقرضين او هو الدخل المتحصل من الاموال المقرضة.

و يمكن للباحث ان يعرف سعر الفائدة على انه المبلغ الذي يدفعه المقترض الى المقرض اضافة الى راس مال المقترض في مدة زمنية محددة, و يمثل نسبة مئوية من راس المال المقترض.

انواع سعر الفائدة

1- سعر الفائدة الاسمي: يمثل سعر الفائدة في السوق (المعلن) الذي يدفعه المستثمر مقابل الاقراض او هو السعر الذي يدفعه البنك على الودائع و الذي ياخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم (علي, 2013).

يؤثر معدل التضخم على سعر الفائدة مسببا انخفاض القوة الشرائية للعملة و قيمة العائد على الاستثمار ,لذلك فان المستثمرين يقدرون علاوة التضخم بمتوسط المعدل المتوقع خلال انخفاض الورقة المالية, و يرتبط هذا التوقع بمعدلات التضخم في الفترات السابقة (اوجين وايرهاردت, 2009 ص.86).

2- سعر الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة المعدل بعد تاثير التضخم أي انه يساوي سعر الفائدة الاسمي بعد استبعاد معدل التضخيم و يقيس سعر الفائدة الحقيقي كلفة الاقراض الحقيقية.

و يعرف سعر الفائدة الحقيقي بانه النسبة المئوية التي تعكس القوة الشرائية لمبلغ الفائدة الذي يتلقاه من المقترض عند السداد.

و يمكن تقسيم معدل الفائدة من حيث اجل الاستحقاق الى (السيد علي و العيسى, 2004, ص.298):

1- معدل الفائدة قصير الاجل: يمثل معدل الفائدة على الديون المتمثلة بالائتمان المصرفي و الاوراق التجارية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة.

2- معدل الفائدة طويل الاجل: يشمل الديون ذات الاجل الطويل مثل القروض و اوراق الدين (السندات) طويلة الاجل, و غالبا ما تكون معدلات الفائدة هذه اعلى من معدلات الفائدة قصيرة الاجل. هذا في حال الانتعاش الاقتصادي, اما في حالة الركود الاقتصادي فعلى العكس تماما فان معدل الفائدة قصير الاجل يصبح اعلى من معدل الفائدة طويل الاجل نتيجة لتوقع المستثمرين بانخفاض معدلات الفائدة في السوق مستقبلا.

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض الأوضاع المالية للبنك إلى تغيرات في سعر الفائدة. وبشكل أساسي تظهر مخاطر سعر الفائدة من تطابق بين موجودات البنك وإمكانياته وبين الموازنة الحالية للمصرف. كما يمكن أن تنتج مخاطر سعر الفائدة من التفاوت بين الأصول وعوائدها إذا ما قارنها مع تكلفة الخصوم ويحدث هذا التفاوت إذا ما تغير سعر الفائدة في السوق. أما المقياس الأول لقياس هذا الخطر فهو معدل التقلب للأصول الخطرة والناتجة عن التغيير والتي تتأثر بتغير معدل الفائدة، وبالتالي تعكس معدل المخاطر التي يمكن للبنك ان يتحملها.

سادسا: مخاطر السوق:

تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفوائد، ومخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف (جمعان، 2017)

سابعا: مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية):

تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (جمعان، 2017)

ثامنا: مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الامر بالهامش

المضاف الذي يميز بين عميل وبخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الاموال التاريخية او السوقية مضاف اليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة ادارة اصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي (محمود، 2019).

تاسعا: مخاطر تقلب أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة الى العملة الاجنبية المرجعية للبنك وتتضمن انشاء مديونيات بالعملة الاجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الايرادات والنفقات باسعار الصرف بواسطة مؤشرات او ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة(محمود، 2019).

عاشرا: مخاطر التنفيذ:

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان ان يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة او النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض او الموافقة.

المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية لمجوعة من المخاطر نتعرض لها هنا بإيجاز والمتمثلة في بعض منها كالتالي (الكيلاني، 2015) و (الطالب، 2015):

مخاطر الائتمان: مخاطر الائتمان تعني عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك سواء كانت أقساطا أو إيجارات التي تنفذ بموجب عقود المرابحة أو الإيجار المنتهي بالتمليك , أو على أساس عمليات تمويل رأس المال العامل كالمضاربة وعقد السلم وعقد الاستصناع

مخاطر الاستثمار المشترك: يمكن القول أن مخاطر الاستثمار المشترك عبارة عن مخاطر الخسارة المالية التي يتعرض لها المصرف بسبب دخوله في المشاركة في تمويل أية مشروعات إنتاجية أو خدمية ففي هذه الحالة هو شريك في المخاطر التي قد يتعرض هذا المشروع .

مخاطر معدل الأرباح أو مخاطر معدل العائد: بشكل عام جميع المصارف معرضة لمخاطر تتعلق بمعدل العائد عندما تتعرض لضغوطات السوق لدفع عائد على حسابات الاستثمار يكون أعلى من المعدل الذي تم تحقيقه بالفعل على الأصول التي تم تمويلها مما يؤدي إلى تنازل المصرف عن كل أو جزء من حصته من الربح .

مخاطر العملة أو مخاطر السوق: إن المصرف معرض لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الموجدات النقدية بالعملة الأجنبية أو قيمة صافي الاستثمار المقيمة بالعملة الأجنبية قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة, وهذا ينعكس سلبا على إيرادات المصرف وعلى حقوق المساهمين.

مخاطر التشغيل: إن مخاطر التشغيل هي عبارة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة كما وتعتبر مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية المرتبط بأداء الموظفين والعاملين بالمصرف أو لعدم توفير التدريب الكافي لهم وتطوير أدائهم وتوفر كذلك بيئة رقابية فاعلة .

مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية: مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية إحدى أهم المخاطر التي تواجه المصرف نظرا لحساسية العملاء تجاه التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقه لمبادئها , فأي خلل في هذا الجانب سينعكس فورا على علاقة العملاء بالمصرف وثقتهم به, وهذا سيكون ذو اثر سلبي على إقبالهم في وضع ودائعهم في المصرف

مخاطر السيولة : وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء، و توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر أو تكلفة عالية ، أو تكون غير كافية لمتطلبات التشغيل العادية، وفي وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسييل الأصول

الأداء المالي للبنوك:

يحظى الأداء المالي في البنوك على اهتمام كبير من قبل المدراء لهذه البنوك, ويهدف التقييم للأداء المالي إلى تامين معلومات مالية لكافة أطراف العلاقة بنشاطات البنك من مدراء ومالكين ومستثمرين

وعملاء, كما إن لتقييم الأداء أهمية في مساعدة الإدارات في ترشيد الخطط والسياسات والقرارات, بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تفاديها أو تقليصها , مما يساهم في رفع المستوى الأداء البنك وتعزيز القدرة التنافسية لديه.

مفهوم الأداء المالي:

يعبر عن الأداء المالي بأنه مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية (يحياوي, بوحديد, 2014).

وهو كذلك تشخيص الصحة المالية للبنك لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتماده على الميزانيات (الخطيب، 2010).

كما يعبرعن مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادن، حفصي، 2014).

كما يعتبر الأداء المالي انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحساب النتائج والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة (طالب، المشهداني، 2011).

ويعد أداء البنك المالي أحد الوسائل المهمة في تشخيص نقاط القوة والضعف في أداءه ومختلف أنشطته بهدف توفير معلومات ضرورية ولازمة لاتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة وكفيلة لتحقيق إيرادات وأرباح تمكنه من البقاء في سوق المنافسة (القيسي، 2014)

أهمية الاداء المالي:

تكمن أهمية الاداء المالي في ما يلي (الأمين، 2021):

1- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.

2- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.

3- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

تقييم الأداء المالي

يعد الأداء مفهومة واسعة وهامة بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام، ويعبر عن أسلوب الوحدة الاقتصادية في استثمار مواردها المتاحة، وفقاً للمعايير المتعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية.

يعتبر المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه جهود كافة المنشآت هو الأداء، إذ أنه يشكل أهدافها، فان جميع المنشآت تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة فاعلية، وبالتالي فان تقييم الأداء يتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنشآت.

تهتم الأطراف ذات العلاقة بالبنوك بالوضع المالي لبنك، لذا فإنها تسعى إلى معرفة طبيعة الموارد المالية للبنك وطبيعة استخدامات تلك الموارد، مما يسمح بتوفير معلومات مهمة تساعد في اتخاذ القرارات، وهذا ما يتم ربطه بتقييم الأداء المالي الذي يمكن توضيحه بالمفاهيم الآتية:

التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي" (الكرخي، 2007).

"هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية" (فهد، 2009).

"مقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف التي حددها البنك، مع ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك بغرض تحديد الانحرافات بهدف تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة السلبية منها" (بو عبدلي، 2015).

أهمية عملية تقييم الأداء في البنوك

أصبحت عملية تقييم الأداء ضرورة ملحة في الوقت الحاضر ، ويمكن إبراز أهمية عملية تقييم الأداء للبنوك فيما يلي: (بو عبدلي، 2015)

1. تمكن الإدارات من التأكد من تخصيص واستخدام الموارد المتاحة بالطريقة الصحيحة، ففي قطاع البنوك يتطلب توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات التي تحقق عوائد.

2. تمكن الإدارات من التعرف على الانحرافات السلبية وأسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها.

3. تمكن الإدارات من الموارد واستخدامها.

أهداف عملية تقييم الأداء في البنوك

تعد عملية تقييم الأداء في البنوك من أهم العمليات التي تحتاج لها الإدارة والجهات المسؤولة، وذلك بسبب الأهداف التي تحققها: (عباده، 2008)

1. تحديد مدى إنجاز البنك لأهدافه المحددة مع ما تم تحقيقه فعلاً.
2. تحديد مواطن الضعف في نشاط البنك والقيام بتحليل لها لبيان سببها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد الإدارة إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
3. تحديد مستوى كفاءة استخدام البنك للموارد المالية المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عوائد أكبر.
4. مساعدة البنك في تصحيح مخططاته ووضعها في المسار الصحيح بما يتناسب مع موارد وإمكانيات البنك
5. تحديد الحلول العلمية والعملية اللازمة والمقبولة من الناحية الشرعية.

مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك

تتضمن عملية تقييم الأداء في البنوك مراحل متعاقبة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلالها (الكرخي، 2007):

المرحلة الأولى:

جمع البيانات والمعلومات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء: أن جميع هذه البيانات تخدم عملية تقييم الأداء خلال السنة المعينة أو عدة سنوات.

المرحلة الثانية:

تحليل البيانات والمعلومات ودراستها: لتحديد مدى دقتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء.

المرحلة الثالثة:

إجراء عملية التقييم: باستخدام البيانات المتاحة والملائمة للنشاط الذي يمارسه البنك، بهدف الحصول على حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .المرحلة الرابعة :تحليل نتائج التقييم: بيان مدى النجاح أو الإخفاق واتخاذ القرار المناسب لنتائج التقييم كون نشاط البنك كان ضمن الأهداف المحددة.

المرحلة الخامسة:

متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت: وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من نتائج التقييم لعدم تكرار الأخطاء، وتزويد الإدارات والجهات المسؤولة عن المتابعة بالبيانات التي نتجت عن عملية التقييم لتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من نتائج التقييم لعدم تكرار الأخطاء.

العلاقة ما بين المخاطر الائتمانية والأداء البنكي

تناول الكُتّاب والباحثين موضوع المخاطر الائتمانية وامكانية تأثيره على اداء القطاع البنكي، حيث يرى (Noman et al, 2015) بأن هناك تأثير لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك، بحيث أنه كلما كان في البنوك مستوى من المخاطر الائتمانية العالية كلما أدى ذلك التراجع مستوى الأرباح الذي من المتوقع أن تحققه، وهو ما أكد عليه (Kipngetich & Muturi, 2015) بأنه يوجد تأثير للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية، في حين يشير (Raad, 2015) بأن إدارة علاقات العملاء الفعالة تساعد في زيادة الأداء المالي الحالي والمستقبلي.

ويؤكد شاهين وصباح (2019) على وجود علاقة طردية ما بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، وهو ما تطرق اليه الشرع والهرموشي (2019) حول وجود أثر لإدارة مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي، بينما لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر العائد على الاستثمار في درجة الأمان المصرفي، وهناك من أشار إلى وجود اختلاف من حيث درجة التركز في محفظة الائتمانية سواء على مستوى القطاع الاقتصادي أو على مستوى خطوط الاعمال وهو أمر طبيعي، وكذلك وجود علاقة ما بين تركز المحفظة الائتمانية وأداء هذه البنوك على مستوى القطاع الاقتصادي أو على مستوى خطوط الاعمال

(عدوان، 2015)، وهذا ما تم تأكيده من مسمح (2015) حول العلاقة الطردية ما بين المخاطر الائتمانية والعائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، كما تبين بأنه يوجد علاقة عكسية ما بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

ويرى (Okpala et al, 2019) وجود تأثير ايجابي لاستراتيجيات إدارة الائتمان مثل تقييم مخاطر الائتمان، واستراتيجية استرداد الديون، وسياسة تحصيل الديون لها تأثير إيجابي وإحصائي على السيولة، والقدرة على الدفع، ومستوى الديون المعدومة، والتدفق النقدي على الربحية، في حين يرى (Simamora & Oswari, 2019) عدم وجود أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، بحيث قد لا تؤدي زيادة مخاطر الائتمان إلى انخفاض أو زيادة الأداء المالي، وكان للمخاطر التشغيلية تأثير سلبي كبير على الأداء المالي، كما يوجد أثر سلبي لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي، ويمكن أن يؤدي انخفاض المخاطر التشغيلية للبنك إلى تحسين قدرة البنك على تحقيق مستوى عالي من الأرباح، اما (Magnifique, 2013) فيرى بأن ادرة مخاطر الائتمان تؤثر على اداء البنوك بشكل فعال من خلال استخدام تحليل مخاطر الائتمان للتأكد من أن المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية أمر أساسي لربحية البنك على المدى الطويل، وربحية مؤسسات الإقراض تعتمد بشكل كبير على برامج الإقراض الخاصة بها، وكذلك الإقراض وهو أهم نشاط للمؤسسات المالية المصرفية, لأنها تأخذ حصيلة كبيرة من أموال المؤسسات المالية (الوديعة) وتنتج أكبر حصة من إجمالي الإيرادات المتولدة من كسب الأصول بشكل إيجابي, لان سوء إدارة الائتمان تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية لفشل البنك، كون ربحية البنك هي العامل الحاسم في نجاح المؤسسة أو فشلها .

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

دراسة الخانجي (2019): أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية:

هدفت الدراسة للتعرف على أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من خلال القوائم المالية المدرجة في بورصة عمان في الفترة ما بين 2009 – 2017، ولاختيار عينة

الدراسة تم اختيار جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنكًا التي لها بيانات منشورة لفترة الدراسة, تم التوصل من خلال النتائج إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المتعثرة على كل من الربحية وكفاية رأس المال، وتبين أيضا أنه لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المتعثرة على السيولة في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بأنه على البنوك التجارية الأردنية التنويع في الاستثمار وعدم التركيز على الاقراض لما له من مخاطر عالية، والاستثمار الجيد لرأس المال لمواجهة أي خسائر ناتجه عن الاقراض، كما اوصت البنوك التجارية الأردنية بزيادة معدل كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المتفق عليه في بازل 3 للحد من المخاطر الائتمانية للبنوك.

دراسة الشرع وآخرون (2019) أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت الدراسة للتعرف على أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي. يوجد العديد من العوامل التي من الممكن أن يكون لها أثر في درجة الأمان المصرفي، لذلك يجب على إدارة المصارف دراسة تلك العوامل والتحديات التي تواجهها. أظهرت النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي، كما تبين بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر العائد على الاستثمار في درجة الأمان المصرفي

دراسة الشويطر (2019): أثر حجم القروض والودائع على الاداء المالي للمصارف التجارية الاردنية

هدفت إلى دراسة أثر حجم القروض والودائع على الاداء المالي للمصارف التجارية الاردنية، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: ارتفاع في حجم القروض وحجم الودائع خلال فترة الدراسة، وانخفاض في العائد على الأصول (ROA) وفي العائد على حقوق المساهمين (ROE) خلال نفس الفترة، كما توصلت الى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة شاهين وصباح (2019): أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني

هدفت الدراسة للتعرف الى أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني. تم قياس إدارة المخاطر من خلال مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات، أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة طردية ما بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأي المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، ولكن يوجد علاقة عكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي

دراسة الحاج (2019) : أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية:

هدفت الدراسة للتعرف على أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة متكونة من 10 شركات مدرجة في بورصة قطر خلال الفترة الممتدة بين 2013–2017، حيث تم استخراج متغيرات الدراسة من القوائم المالية هذه الشركات والمتمثلة في نسب السيولة ونسب الملاءة المالية ونسب الربحية وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد تم التوصل إلى أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين السيولة وربحية الشركات (ROA) و (ROE)، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وربحية الشركات المدرجة في بورصة قطر.

دراسة فروحات (2018): إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011–2016)

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 6 بنوك تجارية ناشطة في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2011 – 2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي الملائم للدراسة، والاستعانة ببعض البرامج الإحصائية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات

قياس مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف و السيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

دراسة العلي (2018) أثر الرفع المالي على السيولة و الربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر الرفع المالي على الربحية مقاسة بكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك معرفة أثر الرفع المالي على السيولة مقاسة بكل من معدل التداول ومعدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وقد تم اختيار عينة قصدية من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متمثلة بأربع شركات ما بين خدمية وصناعية للفترة الممتدة بين 2012 — 2016. تم استخدام المنهج الوصفي في إجراء البحث، وكذلك المنهج التجريبي القائم على صياغة فرضيات بحثية تظهر علاقات سببية تحتاج إلى تأكيد من خلال البرنامج الإحصائي 19 SPSS. أظهرت النتائج: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي وكل من الربحية والسيولة في الشركات محل الدراسة. وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي والربحية، حيث يؤثر الرفع المالي طردا على ربحية الشركات محل الدراسة. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي والسيولة، ولكنها علاقة عكسية، حيث يؤثر الرفع المالي سلبا على سيولة الشركات محل الدراسة. يفسر الرفع المالي (55.4%) من التغير الحاصل في الربحية وذلك وفقا لمعدل العائد على الأصول، بينما يفسر (27.7%) من التغير الحاصل في السيولة لدى الشركات محل الدراسة.

دراسة عودة (2018): دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين

الى دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدوائر والأقسام المعنية في ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددهم (246) واشتملت عينة

الدراسة على 150 موظفا، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى: وجود اهمية كبيرة لتطبيق اتفاقية بازل II في ادارة المخاطر الائتمانية والحد منها في البنوك التجارية في فلسطين وأن مستوى العاملين في مجال ادارة المخاطر في البنوك التجارية جاء بدرجة جيدة.

دراسة الرضا (2018): المرابحات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وايلاف الاسلامين

هدفتن الدراسة الى التعرف على اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وبالأخص المصارف الإسلامية والناتجة من عمليات النقص الحاصل في السيولة المصرفية وهي مخاطر السيولة اذ تم اختيار مصرفين وهما المصرف الوطني الإسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي وتم استخدام المؤشرات الخاصة بمخاطر السيولة، وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان هناك تأثير معنوي لأداة المرابحات الإسلامية على مخاطر السيولة المصرفية ولكلا المصرفين وبدرجة متفاوتة.

دراسة حمد (2017): مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق

هدفت الى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين (2008م– 2013م) لستة من المصارف التجارية العراقية. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

دراسة حمد (2017): مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق:

هدفت الدراسة للتعرف على مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين (2008م– 2013م) لستة من المصارف التجارية العراقية. لاختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والربحية، واستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار (T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي spss18، أظهرت النتائج وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة كما وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

دراسة عبد الحميد (2017): مخاطر السيولة واثرها في ربحية المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة 2011- 2015

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية المتمثلة بـ(مؤشر التداول، مؤشر الإستثمارات إلى الودائع، مؤشر النقد والإستثمار إلى الموجودات، القروض إلى الودائع) في مؤشرات الربحية المتمثلة بـ(معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة)، ولإستيعاب متغيرات البحث تم صياغة مشكلة البحث، التي تشير إلى قدرة المصرف على الاحتفاظ بقدر من السيولة خلال اعماله تؤدي بالنتيجة إلى التأثير في الربحية، واهم ما تم استنتاجه(هو ان نسبة تأثير مخاطر السيولة في الربحية كانت مرتفعة ومعنوية في المصارف عينة البحث)، وان اهم مايوصي به البحث هو(ضرورة تحقيق عوائد من الأموال المكتنزة لدى المصارف عينة البحث عبر توظيفها في الصكوك الإسلامية سريعة التحول إلى موجودات، بما ينعكس على الربحية بصورة ايجابية).

دراسة عوينات (2017): أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية :

هدفت الدراسة للتعرف على أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية ، وقد تم إجراء الدراسة على بنك البركة (BARAKA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) وبنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة 2010-2015 حيث تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار البسيط للكشف عن إثر القروض المتعثرة على الأداء المالي وذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة لقروض المتعثرة على بعض مؤشرات الأداء المالي.

دراسة ابو شمالة (2017): أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت الدراسة للتعرف الى أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأظهرت النتائج أنّ رصيد الدائنين أثر إيجابياً على العائد على الأصول فقط لشركات القطاع الصناعي. أما القروض قصيرة الأجل فكان لها أثر إيجابي على العائد على الأصول فقط للشركات المدرجة ضمن قطاعي الاستثمار والتأمين، والذي يعد الإقراض والاقتراض قصير الأجل أحد أهم أدواته المالية والاستثمارية الرئيسية. وقد أوصت الدراسة بالاعتماد على التمويل بالقروض طويلة الأجل وبنسب مناسبة؛ لما لها من أثر إيجابي على ربحيتها

دراسة نيربي (2016): أثر مخاطر السيولة والربحية فى المصارف على ادارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبى : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة والربحية على ممارستها لإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة الممتدة بين عامي (2008- 2014)، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار لاختيار أثر مخاطر السيولة والربحية في المصارف على ممارستها لإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: 1- وجود اختلاف في درجة مخاطر السيولة وبين الأعوام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باختلاف قيمة فجوة السيولة وإشارتها. 2- وجود اختلاف في درجة مخاطر الربحية بين المصارف وبين الأعوام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باختلاف مستوى ممارستها لإدارة الأرباح. 3- مارست المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي (2008- 2014)، حيث بلغت نسبة الممارسة 41 % من إجمالي المشاهدات البالغة 49 مشاهدة (7 مصارف * 7 سنوات). 4- توصل البحث إلى وجود أثر لمخاطر السيولة على ممارسة المصارف إدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، .

دراسة مسمح (2015): قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال (مخاطر العائد على الموجودات، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة). و أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة طردية ما بين المخاطر الائتمانية والعائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، كما تبين بأنه يوجد علاقة عكسية ما بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

دراسة البقار (2015): أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة وحيث تمثلت عينة الدراسة في ضوء المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث في (4) أربعة المصارف تجارية عامة. لتشمل الدراسة التطبيقية فترة زمنية لمدة (10) عشرة سنوات من سنة 2000م إلى سنة 2009م وذلك للوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف محل الدراسة وتقديم مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تفيد مجتمع الدراسة بالخصوص. وبناءا على أهداف الدراسة والفروض التي سعت إلى اختبارها توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات. نتائج الدراسة: أوضحت نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات مخاطر السيولة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات، قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع، ومدى توفر الأصول السائلة، وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف محل الدراسة. توصيات الدراسة: – رفع كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية محل الدراسة. – توفير هيكل رقابي قوي باستخدام أساليب حديثة تتعامل مع نطاق مخاطر السيولة. – الاستعانة بالنماذج المساعدة لزيادة الفاعلية والقدرة التنبؤية.

دراسة كتلو(2013): أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية : دراسة تطبيقية على البنك العربي - الأردن للأعوام 1996 – 2010

هدفت الدراسة للتعرف على أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية : دراسة تطبيقية على البنك العربي - الأردن للأعوام 1996 – 2010، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار المخاطر (الفائدة، والتضخم، والتسهيلات الائتمانية غير العاملة) كمخاطر ائتمانية ومعرفة أثرها على البنود خارج الميزانية في البنك العربي – الأردن – وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط معنوية للمخاطر الائتمانية المحددة في الدراسة مع البنود خارج الميزانية، كما توصلت إلى وجود أثر جوهري لتلك المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية في البنك العربي – الأردن.

الدراسات الاجنبية:

تناولت دراسة (Okpala et al, 2019) معرفة تأثير استراتيجيات إدارة الائتمان على السيولة والربحية لشركات تصنيع المواد الكيميائية في نيجيريا. بحيث أن فشل العديد من مؤسسات التصنيع يعود إلى تعظيم الربح الناتج عن نقص السيولة الكافية لبدء استثمارات قابلة للاستمرار، أظهرت النتائج بأن يوجد تأثير إيجابي لاستراتيجيات إدارة الائتمان مثل تقييم مخاطر الائتمان، واستراتيجية استرداد الديون، وسياسة تحصيل الديون لها تأثير إيجابي وإحصائي على السيولة، والقدرة على الدفع، ومستوى الديون المعدومة، والتدفق النقدي على الربحية

وهدفت دراسة (Simamora & Oswari, 2019) إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية أظهرت النتائج بأنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، بحيث قد لا تؤدي زيادة مخاطر الائتمان إلى انخفاض أو زيادة الأداء المالي، وكان للمخاطر التشغيلية تأثير سلبي كبير على الأداء المالي، كما يوجد أثر سلبي لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي، ويمكن أن يؤدي انخفاض المخاطر التشغيلية للبنك إلى تحسين قدرة البنك على تحقيق مستوى عالي من الأرباح.

وتناولت دراسة (Shahid et al, 2019) معرفة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان. تم استخدام قياس الأداء من خلال معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد

على حقوق المساهمين، القروض غير العاملة ونسب كفاية رأس المال، بينما مخاطر الائتمان تم قياسها من خلال (الرافعة المالية، والقروض المتعثرة، ومخصص نسب التسهيلات). أظهرت النتائج بأن مخاطر الائتمان هي المعيار الرئيسي للتأكد من الأداء المالي للبنوك. أثبتت نتائج الدراسة بأن المخاطر المتعلقة بالائتمان تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية، وتساعد مخاطر الائتمان الإدارة في إيجاد حلول منتظمة للقطاع المالي يمكنها تعزيز أداء البنوك.

وهدفت دراسة (Isanzu, 2017) إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية. أظهرت النتائج بأن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية، لذلك فإنه يوجد حاجة كبيرة للسيطرة على مخاطر الائتمان، وهو ما يعتبر أمر مهم للأداء المالي لكافة البنوك.

وتناولت دراسة (Samuel, 2016) معرفة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا، وتأثير الأصول المصنفة على القيمة السوقية للبنك، ومعالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسبة القرض والسلف إلى إجمالي الودائع ترتبط سلبا بالربحية، وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض والسلفيات ترتبط سلبا بالربحية، توضح نتائج الدراسة أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك من حيث الربحية وإدارة مخاطر الائتمان من حيث أداء القرض، وتعد القروض والسلف والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك.

وتناول الباحث (Poudel, 2012) "أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال، أظهرت النتائج بأن إدارة مخاطر الائتمان هي مؤشر هام للأداء المالي للبنك، فإن نجاح الأداء المصرفي يعتمد على إدارة المخاطر، كما أظهرت النتائج بأن معدل التخلف عن السداد كواحد من مؤشرات إدارة المخاطر يعد مؤشرا رئيسيا للأداء المالي للبنك ويليه معدل كفاية رأس المال

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة، يرى الباحث ما يلي:

- أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين السيولة وربحية الشركات (ROA) و (ROE)، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وربحية الشركات، دراسة الحاج (2019).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف و السيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة، دراسة فروحات (2018).
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي والربحية، حيث يؤثر الرفع المالي طردا على ربحية الشركات محل الدراسة. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الرفع المالي والسيولة، ولكنها علاقة عكسية، حيث يؤثر الرفع المالي سلبا على سيولة الشركات محل الدراسة، دراسة العلي (2018).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف . دراسة حمد (2017).
- تأثير مخاطر السيولة في الربحية كانت مرتفعة ومعنوية في المصارف، دراسة عبد الحميد (2017).
- وجود أثر لمخاطر السيولة على ممارسة المصارف إدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي. دراسة نيربي (2016).
- هناك تأثير معنوي لمؤشرات السيولة المصرفية على الربحية. دراسة عيد (2016) .

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية والمتمثلة في كلا من (نسبة التسهيلات إلي الموجودات) و (نسبة التسهيلات إلي الودائع) والعائد على الأموال المتاحة، دراسة ابو خريص (2015).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف، دراسة حمد (2017)،
- هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، بينما اظهر وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، دراسة مسمح (2015).
- وجود اثر متفاوت بين اجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية وبين كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف، دراسة المملوك (2014)،
- عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف الفلسطينية "مجتمعة" موضوع الدراسة. كما ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف الفلسطينية "مجتمعة" موضوع الدراسة، دراسة أبو رحمة (2009).
- يوجد علاقة طردية ما بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأي المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، ولكن يوجد علاقة عكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي، دراسة شاهين وصباح (2019).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي، كما تبين بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر العائد على الاستثمار في درجة الأمان المصرفي، دراسة الشرع والهرموشي (2019).
- يوجد تأثير إيجابي لاستراتيجيات إدارة الائتمان مثل تقييم مخاطر الائتمان، واستراتيجية استرداد الديون، دراسة (Okpala et al, 2019).

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- مجتمع الدراسة هو البنوك العاملة في فلسطين.

2- المتغيرات التي تناولتها الدراسة الحالية، لم يتم تناولها بالكامل في الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك العاملة في فلسطين، وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية المصرفية من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث تم أخذ عينة مكونة من (12) بنك ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغير التابع وهو أداء البنوك العاملة في فلسطين وخمسة متغيرات مستقلة وهي القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة للمصارف التي شملتها الدراسة، بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

منهجية الدراسة

قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة المراد دراستها كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى من خلال استخلاص النتائج من عينة الدراسة، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وثم تجميع البيانات عن طريق البيانات المالية والملاحظات عليها الصادرة عن البنوك صاحبة العينة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وتم أخذ (12) بنك كعينة للدراسة.

مصادر و أدوات جمع البيانات

تم الوصول إلى البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك، حيث تم استخدام البيانات المالية والملاحظات عليها الصادرة عن البنوك صاحبة العينة

قام الباحث بجمع بيانات البنوك للحصول على أرقام كمية تمثل كل متغير من متغيرات الدراسة ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج (E-views).

نموذج الإنحدار التطبيقي

للوصول لحل للمشكلة تم بناء نموذج للدراسة على أساس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة

- القروض المتعثرة
- اجمالي القروض
- السيولة
- كفاية راس المال.
- سعر الفائدة

المتغير التابع: الاداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين

هو عبارة عن تعظيم النتائج المتعلقة بعمل البنوك وذلك من خلال تحسن المردودية، ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم الايرادات بصفة مستمرة تمتد الى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الاداء، ويعرف على انه الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من اداء المؤسسة او لأداء اسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة، والذي سيتم قياسه في هذه الدراسة من خلال بيانات العائد على الأصول.

المتغيرات الضابطة:

- حجم البنك
- نوع البنك

الوصف الرياضي لنموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، تم بناء نموذج رياضي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (القروض المتعثرة، واجمالي القروض، والسيولة، وكفاية راس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع والمتمثل في (الأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين) وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات.

ويمكن تلخيص العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Y=\alpha+\beta1(X1)+\beta2(X2)+\beta3(X3)+\beta4(X4)+\beta5(X5)+\beta6(a1)+ \beta7(a2) + \varepsilon$$

حيث ان:

Y: الأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين

X1: القروض المتعثرة

X2: اجمالي القروض

X3: السيولة

X4: كفاية رأس المال

X5: سعر الفائدة

a1: العامل الضابط الأول (نوع البنك)

a1: العامل الضابط الثاني (حجم البنك)

أدوات تحليل البيانات

تم استخدام نموذج الإنحدارات المتعددة لتحليل البيانات التي تم جمعها من البنوك في العينة المستخدمة حيث كان هنالك متغير تابع واحد هو الأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين ومجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (القروض المتعثرة، واجمالي القروض، والسيولة، وكفاية راس المال. وسعر الفائدة)، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة للبنوك التي شملتها الدراسة.

وتم استخدام الادوات التالية:

1. مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.
2. تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة Panel Regression.
3. تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى.

الفصل الرابع

تحليل النتائج

المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك العاملة في فلسطين وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغير التابع وهو اداء البنوك العاملة في فلسطين وخمسة متغيرات مستقلة وهي القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة للمصارف التي شملتها الدراسة، بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، ويتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، لقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، لمعرفة قيمتها، وتحديد مدى أثر كل متغير على هذه المتغيرات الاخرى، أما بالنسبة للانحراف المعياري، فيوضح مدى التشتت في كل متغير عن المتغيرات الأخرى، فكلما اقترب الانحراف المعياري من الصفر، كلما تركز الأثر بين المتغيرات، وانخفض تشتته، وإذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى، فيعني عدم تركز الأثر المتغير وتشتته.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج تحليل أسئلة الدراسة

ما أثر المخاطر الائتمانية على الاداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين؟

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة استخدم المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأقل قيمة، والجدول (4.1) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول (4.1): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (2006- 2019)

المتغيرات	المتوسطات الحسابية	الوسيط	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري
القروض المتعثرة	16,539,192.57	15,683,439	36,092,130	10,144,950	1.647
إجمالي القروض	1,685,848,082.61	1,549,104,946	2,983,385,227	1,000,685,448	0.404
السيولة	2,519,078,064.46	2,553,721,749	5,245,163,727	1,014,219,066	0.941
كفاية رأس المال	57.3	41.2	75.8	49.2	0.441
سعر الفائدة	3.71	3.687	5.93	1.31	0.501
أداء القطاع البنكي	27,805,178.18	25,678,493	58,571,472	10,662,697	0.513

يوضح الجدول رقم (4.1) نتائج التحليل الوصفي لكل من المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة)، والمتغير التابع (اداء البنوك العاملة في فلسطين).

السؤال الأول: ما أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

من خلال البيانات التي قام الباحث بجمعها اتضح من خلال الجدول (4.1) أن أعلى قيمة للقروض المتعثرة (36.092) مليون وكانت من نصيب بنك الأردن، وأقل قيمة كانت (10.144) مليون وكانت من نصيب بنك القدس، بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص بالقروض المتعثرة ما قيمته (16.539) مليون، وهذا يدل على ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية، ولابد ان ارتفاع نسبة

القروض المتعثرة تزيد من نسبة المخاطر الائتمانية، ويفسر الباحث ذلك الى ان ظاهرة تعثر القروض أصبحت ملحوظة بناء على تحليل البيانات المقدمة من الجهات الرقابية كسلطة النقد الفلسطينية، وان أهم أسباب ظاهرة التعثر هو منح المقترضين قروض بالتزامات شهرية تفوق دخلهم الشهري في حال تقديم المقترضين بيانات مالية غير حقيقية تبالغ في تقييم دخلهم، إضافة لتعرض القرار الائتماني عند منح القروض لضغط المنافسين، بالإضافة الى ان الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وضعف النظام القضائي هي من أهم أسباب انتشار ظاهرة تعثر القروض.

السؤال الثاني: ما أثر اجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

من خلال البيانات التي قام الباحث بجمعها اتضح من خلال الجدول (4.1) أن أعلى قيمة لإجمالي القروض (2.983,385) مليون وكانت من نصيب بنك فلسطين، وأقل قيمة كانت (1.000,685) مليون وكانت من نصيب بنك الأردن، بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص بإجمالي القروض ما قيمته (1.685,848) مليون، وهذا يدل على ارتفاع قيمة القروض التي تقدمها البنوك الفلسطينية، ولا بد ان ارتفاع نسبة اجمالي القروض يقلل من نسبة المخاطر الائتمانية، ويفسر الباحث ذلك بأن التسهيلات الائتمانية ساهمت بصورة واضحة في ارتفاع اجمالي القروض التي تقدمها البنوك الفلسطينية، والتي ارتفعت على صعيد المؤسسات العامة بصورة قروض تجارية وعقارية.

السؤال الثالث: ما أثر السيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

من خلال البيانات التي قام الباحث بجمعها اتضح من خلال الجدول (4.1) أن أعلى قيمة للسيولة كانت (5.245,163) مليون وكانت من نصيب البنك العربي، وأقل قيمة كانت (1.014,219) مليون وكانت من نصيب البنك الوطني، بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص بالسيولة في البنوك الفلسطينية العاملة ما قيمته (2.519,078) مليون، وهذا يدل على ارتفاع قيمة السيولة في البنوك الفلسطينية، ولا بد ان ارتفاع نسبة السيولة يقلل من أداء البنوك العاملة، ويفسر الباحث ذلك بأن السيولة تعبر عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بأموال المودعين، حيث تعتمد البنوك بشكل أساسي في عملها على السيولة والربحية، وهذا هو أهم ما تبحث عنه البنوك فهي تسعى جاهدة للحصول على أكبر قدر ممكن من السيولة والربحية بأقل درجة ممكنة من المخاطرة،

فعن طريق الأعمال التي يقوم بها البنك وجميع الأنشطة التشغيلية والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية التي يتم تقديمها للعملاء؛ يحصل البنك على السيولة المالية وعلى الأموال التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، وكذلك عندما يقوم البنك بتقديم الخدمات للعملاء فإنه يتعرض للعديد من المخاطر أهمها مخاطر التخلف عن السداد، وبناءً على هذا تظهر العلاقة الواضحة ما بين السيولة وأداء البنوك.

السؤال الرابع: ما أثر كفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

من خلال البيانات التي قام الباحث بجمعها اتضح من خلال الجدول (4.1) أن أعلى قيمة لكفاية رأس المال في البنوك الفلسطينية كانت (75.8%) وكانت من نصيب بنك القدس، وأقل قيمة كانت (49.2%) وكانت من نصيب بنك الأردن، بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص بكفاية رأس المال في البنوك الفلسطينية العاملة ما قيمته (57.3%)، وهذا يدل على ارتفاع قيمة رأس المال في البنوك الفلسطينية، ولا بد ان ارتفاع نسبة رأس المال يقلل من نسبة المخاطر الائتمانية، ويفسر الباحث ذلك بأن مخاطر رأس المالي تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا يكون أقل من الحدود التي تضمن كفاية رأس المال وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الأخرى المحتملة، كما انها تمثل احتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، حيث يعجز البنك عن الوفاء بالتزاماته حينما يواجه حقوق ملكية سالبة.

السؤال الخامس: ما أثر سعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

من خلال البيانات التي قام الباحث بجمعها اتضح من خلال الجدول (4.1) أن أعلى قيمة لسعر الفائدة في البنوك الفلسطينية كانت (5.93)، وأقل قيمة كانت (1.31)، بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص بسعر الفائدة في البنوك الفلسطينية العاملة ما قيمته (3.71)، والذي تم احتسابه من خلال متوسط قيمة فائدة الودائع وفائدة القروض، وهذا يدل على انخفاض قيمة الفائدة في البنوك الفلسطينية مقارنة مع غيرها من الدول، ولا بد ان ارتفاع نسبة قيمة الفائدة يقلل من نسبة المخاطر الائتمانية،

ويفسر الباحث ذلك بأن مخاطر سعر الفائدة تكون نتيجة تأثر الوضع المالي للبنك بصورة سلبية وذلك لحدوث تحركات او تغيرات حادة في أسعار الفائدة والتي تنعكس سلبياً على إيرادات البنك، بالإضافة الى القيمة الاقتصادية لموجوداته ومتطلباته، لذلك تعد من أكثر المخاطر التي تؤثر على المركز المالي للمصرف، الأمر الذي يتطلب وجود إدارة جيدة من قبل البنك بهدف الحفاظ على مستويات مقبولة من أسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على الموجودات الخاصة بالبنوك، والتي تؤثر بصورة أساسية على الأوراق المالية قصيرة الأجل، القروض، السلف، والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل، كما تؤثر بصورة خاصة أيضاً على المطلوبات المرتبطة بتقلب سعر الفائدة على الودائع بجميع أنواعها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية

لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

وللإجابة عن هذه الفرضية، لابد من فحص صحة الفرضيات الفرعية التي تثبت بمجملها صحة الفرضية الرئيسية وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول (4.2) القيم المرتبطة بها:

الجدول (4.2): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة (2006- 2019)

	أداء القطاع البنكي	القروض المتعثرة	إجمالي القروض	السيولة	كفاية رأس المال	سعر الفائدة
أداء القطاع البنكي	1					
القروض المتعثرة	-0.284**	1				
إجمالي القروض	0.366**	0.077	1			
السيولة	0.157*	-0.007	0.398**	1		
كفاية رأس المال	0.175*	0.196*	0.001	0.160*	1	
سعر الفائدة	0.384**	0.47	0.331**	0.346**	0.301**	1

ويتبين من خلال الجدول السابق انه:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير أداء القطاع البنكي الفلسطيني ومتغير القروض المتعثرة، مما يعني ان ازدياد مستوى القروض المتعثرة يؤدي الى انخفاض أداء القطاع البنكي، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير أداء القطاع البنكي والمتغيرات (اجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة).
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير القروض المتعثرة ومتغير كفاية رأس المال، مما يعني ان ازدياد مستوى كفاية رأس المال يؤدي الى ازدياد القروض المتعثرة، كما لم تظهر أي علاقة بين متغير أداء القروض المتعثرة والمتغيرات (اجمالي القروض، السيولة، وسعر الفائدة).
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير اجمالي القروض ومتغير السيولة، مما يعني ان ازدياد مستوى السيولة يؤدي الى ازدياد مستوى اجمال القروض، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير اجمالي القروض ومتغير سعر الفائدة، بينما لم تظهر أي علاقة بين متغير اجمالي القروض ومتغير كفاية رأس المال.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير السيولة ومتغير كفاية رأس المال، مما يعني ان ازدياد مستوى السيولة يؤدي الى ازدياد مستوى كفاية رأس المال، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير السيولة وسعر الفائدة، بينما لم تظهر أي علاقة بين متغير اجمالي القروض ومتغير كفاية رأس المال.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير كفاية رأس المال ومتغير سعر الفائدة، مما يعني ان ازدياد مستوى سعر الفائدة يؤدي الى ازدياد مستوى كفاية رأس المال.

ولاختبار الأثر بين المتغيرات استخدم تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة وفيما يلي عرض نتائجها، كما في الجدول رقم (4.3) الذي يبين الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

أولاً: نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model)

الجدول (4.3): تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006– 2019) Panel Regression

نموذج (1): نموذج المربعات الصغرى Pooled				نموذج (2): نموذج (Panel)			
المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	الاحتمال	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	الاحتمال
الثابت	9.029	1.456	2.037	.043	3.112	.988	1.037	.001
القروض المتعثرة	-.525	.110	-4.775	.000	-.525	.110	-2.544	.001
إجمالي القروض	.006	.001	4.384	.000	.006	.001	3.325	.000
السيولة	.001	.001	-1.181	.239	.001	.000	-.152	.032
كفاية رأس المال	.007	.016	.447	.656	.007	.014	.367	.034
سعر الفائدة	.444	.452	4.215	.000	.366	.351	3.211	.000
نوع البنك	.015	.200	.225	.331	.014	.011	.252	. 32
حجم البنك	.031	.032	.347	.211	.017	.016	.336	. 34
R^2	320.				.019			
التغير في R^2	299.				.011			
F	15.269				4.302			
التغير في F	0				.001			

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق للنموذج الأول انه تم دراسة أثر كل متغير (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع أداء القطاع البنكي، اذ تظهر النتائج وجود أثر دال احصائياً لهذه المتغيرات على أداء القطاع البنكي، وذلك من خلال قيمة (ف) والبالغة (15.269) وهي قيمة دالة معنوياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويدعم ذلك قيم (ف) الاحتمالية المحسوبة للنموذج الأول (0) وهذه القيمة أقل من قيمة (ف)، وهذا يعني انه أنه حسب النموذج الأول الذي استخدم طريقة المربعات الصغرى يبين أن هناك أثر للمخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على اداء

البنوك العاملة في فلسطين. وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية والفرضيات الفرعية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على أداء البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة الى انه لا يوجد أثر للمتغيرات الضابطة (نوع البنك، حجم البنك).

ويمكن تلخيص العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Y=\alpha+\beta1(X1)+\beta2(X2)+\beta3(X3)+\beta4(X4)+\beta5(X5)+\varepsilon$$

وبتعويض قيم المتغيرات المستقلة تصبح المعادلة:

$$Y=9.029 - 0.525\ (X1)+ 0.006\ (X2) -0.001\ (X3)+ 0.007\ (X4)+ 0.444\ (X5)$$

اما بيانات النموذج الثاني المحسوب وفق طريقة (EGLS) تبين انه يوجد أيضاً دلالة للمخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة)، اذ تظهر النتائج أثر دال إحصائياً لهذه المتغيرات على اداء البنوك العاملة في فلسطين، وذلك من خلال قيمة (ف) والبالغة (4.302) وهي قيمة دالة معنوياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويدعم ذلك قيم (ف) الاحتمالية المحسوبة للنموذج الثاني (0.001) وهذه القيمة أقل من قيمة (ف) السابقة، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) وأداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبتعويض قيم المتغيرات المستقلة تصبح المعادلة:

$$Y=3.112- .525\ (X1)+ .006\ (X2) -.001\ (X3)+ .007\ (X4)+ .366\ (X5)$$

واعتماداً على نتائج النموذجين السابقين في الجدول (4.3) نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية والفرضيات الفرعية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين ، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) وأداء البنوك العاملة في فلسطين.

ولتحديد النموذج النهائي المقبول للدراسة والذي يتناسب مع طبيعة الفرضيات واختباراتها، بعد اختبار النموذجين السابقين الذي عبر عنهما بالمعادلات السابقة أسفل كل جدول إحصائي لابد من فحص نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random effect model) والنتائج كما يلي:

- **نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)**

يوضح هذا النموذج التأثيرات الثابتة والذي يمثل أحد النماذج المقترحة لتقدير تأثير متغيرات البيانات الزمنية المقطعية، بهدف دراسة مجموعة المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع والمتمثل في (اداء البنوك العاملة في فلسطين) ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول (4.4): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)

المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	الاحتمال
القروض المتعثرة	0.104	0.026	2.232	0.024
إجمالي القروض	0.219	0.134	1.774	0.081
السيولة	0.023	0.034	0.901	0.421
كفاية رأس المال	0.124	0.050	2.302	0.001
سعر الفائدة	0.177	0.064	2.355	0.005
نوع البنك	.106	.046	0.900	.370
حجم البنك	176	.182	2.503	.075
R-Square= 0.23, adjusted R-Square= 0.51, DW = 1.55 F-statistics= 7.33, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.65				

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05)**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود أثر دال احصائياً فقط لمتغيرات القروض المتعثرة وكفاية رأس المال وسعر الفائدة على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

- **نموذج الآثار العشوائية (Random effect model)**

يوضح هذا النموذج التأثيرات العشوائية والذي يمثل أحد النماذج المقترحة لتقدير تأثير متغيرات البيانات الزمنية المقطعية، بهدف دراسة مجموعة المتغيرات (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع والمتمثل في (اداء البنوك العاملة في فلسطين)، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول (4.5): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Random effect model)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.005	1.420	0.077	0.307	**القروض المتعثرة**
0.084	1.758	0.135	0.223	**إجمالي القروض**
0.043	0.723	0.038	0.032	**السيولة**
0.000	2.422	0.049	0.161	**كفاية رأس المال**
0.000	2.356	0.038	0.145	**وسعر الفائدة**
.290	0.900	.051	.132	**نوع البنك**
.061	0.522	.166	.252	**حجم البنك**
R-Square= 0.24, adjusted R-Square= 0.36, DW = 1.54 F-statistics= 6.32, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.11				

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05)**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود أثر دال احصائياً فقط لمتغيرات القروض المتعثرة، كفاية رأس المال وسعر الفائدة على أداء القطاع البنكي.

يتبين من النموذجين السابقين بأنهما لم يوضحا النموذج المناسب المقبول لاختبار الفرضيات والذي يتوافق مع أغراض الدراسة وفرضياتها، فقد تبين ان النموذج الأكثر ملائمة والذي يتناسب مع أهداف وأغراض الدراسة وهو النموذج المدرج في الرقم (4.6)، والذي يختبر أثر

المتغيـرات المسـتقلة (القـروض المتعثـرة، إجمـالي القـروض، السـيولة، كفايـة رأس المـال، وسـعر الفائدة) على المتغير التابع وهو أداء البنوك العاملة في فلسطين.

الجدول (4.6): تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006– 2019) وفق طريقة المربعات الصغرى

Panel Regression نموذج (1): نموذج المربعات الصغرى Pooled				
المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	الاحتمال
الثابت	5.365	1.488	1.466	.012
القروض المتعثرة	-.766	.387	-3.355	.003
إجمالي القروض	.477	.788	4.248	.001
السيولة	.376	.055	.376	.001
كفاية رأس المال	.019	.082	.883	.001
سعر الفائدة	.112	.079	2.139	.001
نوع البنك	.056	.063	0.955	.269
حجم البنك	.866	.155	0.556	.102
R^2	49.554			
التغير في R^2	.533			
F	33.989			
التغير في F	0			

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق انه تم دراسة أثر المتغيرات (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع اداء البنوك العاملة في فلسطين ، اذ تظهر النتائج وجود أثر دال احصائياً لهذه المتغيرات على اداء البنوك العاملة في فلسطين ، وذلك من خلال قيمة (ف) والبالغة (33.989) وهي قيمة دالة معنوياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويدعم ذلك قيم (ف) الاحتمالية المحسوبة للنموذج الأول (0) وهذه القيمة أقل من قيمة (ف)، وهذا يعني انه أنه حسب النموذج الذي استخدم طريقة المربعات الصغرى يبين أن هناك أثر للمخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على اداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية والفرضيات الفرعية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

ويمكن تلخيص العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Y=5.365-0.766\ (X1)+0.477\ (X2)+0.376\ (X3)+0.019\ (X4)+0.112\ (X5)$$

فأداء البنوك العاملة في فلسطين يتم ضبطها إذا ساهمت البنوك في تحسين تحصيل القروض المتعثرة والتقليل منها، وتحسن اجمالي القروض التي تقدمها وفق ضمانات أكبر لتحصيلها، وزيادة مستوى السيولة، ورفع قيمة كفاية رأس المال، وزيادة سعر الفائدة على ان تبقى ضمن النطاق المقبول.

- **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية**

الجدول (4.7): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP		
	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
القروض المتعثرة	0.266	-2.20	*-3.533	0.366	-1.955	*-3.33
إجمالي القروض	.144	*-1.877	-	0.299	-2.855	*3.055
السيولة	.152	*-1.505	-	0.955	-1.06	-
كفاية رأس المال	*.113	-	-	0.830	-	-
سعر الفائدة	*.355	-	-	0.630	-	-

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05)**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

يوضح الجدول (4.8) أعلاه نتائج اختبارات السكون باستخدام اختباري (ADF) و (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى، وعلى أساس الفرق الأول (1^{st} Difference) والفرق الثاني (2^{ed} Difference)، حيث يوضح ان جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند

مستوى الدلالة 2% بعد أخذ الفروق الثانية لها، ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية لأنها سكنت بعد الفروق الثانية.

وبهدف اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي جرت عليها الدراسة، الا انه في نماذج البانل داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم، وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابة من نموذج الى آخر، لذلك اعتمد الباحث على استخدام اختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4.8): نتائج اختبار النموذج الأفضل من النماذج المقدرة (Hausman)

الاختبار	قيمة الاختبار	P-Value
اختبار (F) المقيد	6.033	0.00
اختبار Hausman	58.55	0.00

تشير النتيجة الواردة في الجدول السابق الى ان دلالة الاختبار بلغت (0.00) وهذه القيمة أقل من (0.005) مما يشير الى معنوية الاختبار، وهذا يدل على ان نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من النموذج العشوائي وبالتالي اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد:

هدفت الدراسة التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على أداء القطاع البنكي الفلسطيني وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية المصرفية من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها (12) ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغير التابع وهو أداء القطاع البنكي وخمسة متغيرات مستقلة وهي القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها.

مناقشة النتائج

اولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

يتبين وجود أثر للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت القروض المتعثرة تراجع الأداء البنكي. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الخانجي (2019) و دراسة عوينات (2017) ونتائج دراسة مسمح (2015) ودراسة شاهين وصباح (2019) ويتعارض مع نتائج دراسة (Simamora & Oswari, 2019)

ويرى الباحث أهم أسباب ظاهرة التعثر هو منح المقترضين قروض بالتزامات شهرية تفوق دخلهم الشهري، وتقديم المقترضين بيانات مالية غير حقيقية تبالغ في تقييم دخلهم، إضافة لتعرض القرار الائتماني عند منح القروض لضغط المنافسين، بالإضافة الى ان الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وضعف النظام القضائي هي من أهم أسباب انتشار ظاهرة تعثر القروض

السؤال الثاني: ما أثر اجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

يتبين وجود أثر لإجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت اجمالي القروض تحسن الأداء البنكي. وهو ما يتفق ونتائج دراسة الشويطر (2019) ودراسة العياط (2016) و دراسة عبد الحميد (2017) و دراسة السهلاوي (2018) و دراسة ابو شمالة (2017).

يعزو الباحث ذلك إلى ان ارتفاع نسبة اجمالي القروض يقلل من نسبة المخاطر الائتمانية، ويفسر الباحث ذلك بأن التسهيلات الائتمانية ساهمت بصورة واضحة في ارتفاع اجمالي القروض التي تقدمها البنوك الفلسطينية، والتي ارتفعت على صعيد المؤسسات العامة بصورة قروض تجارية وعقارية

السؤال الثالث: ما أثر السيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

يتبين وجود أثر للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت السيولة تحسن الأداء البنكي. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الحاج (2019). ودراسة فروحات (2018) و دراسة حمد (2017) و دراسة عبد الحميد (2017) و دراسة عيد (2016) و دراسة ابو خريص (2015) و دراسة شاهين وصباح (2019) و دراسة نيربي (2016)

ويعزو الباحث ذلك إلى أن السيولة تعبر عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بأموال المودعين، حيث تعتمد البنوك بشكل أساسي في عملها على السيولة والربحية، وهذا هو أهم ما تبحث عنه البنوك فهي تسعى جاهدة للحصول على أكبر قدر ممكن من السيولة والربحية بأقل درجة ممكنة من المخاطرة.

السؤال الرابع: ما أثر كفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

يتبين وجود أثر لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت كفاية رأس المال تحسن الأداء البنكي. وهو ما يتفق ونتائج دراسة عبد الجواد (2021) ودراسة شاهين وصباح (2019) وهو ما يتعارض مع نتائج دراسة داوود (2017)

ويفسر الباحث ذلك بأن مخاطر رأس المالي تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، حيث يتعين على السلطة الرقابية

تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا يكون أقل من الحدود التي تضمن كفاية رأس المال وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الأخرى المحتملة

السؤال الخامس: ما أثر سعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين؟

يتبين وجود أثر لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما سعر الفائدة تحسن الأداء البنكي. وهو ما يتفق ونتائج دراسة النويران (2017) ويتعارض ونتائج دراسة الشرفا (2017)

ويفسر الباحث ذلك بأن مخاطر سعر الفائدة تكون نتيجة تأثر الوضع المالي للبنك بصورة سلبية وذلك لحدوث تحركات او تغيرات حادة في أسعار الفائدة والتي تنعكس سلبياً على إيرادات البنك، بالإضافة الى القيمة الاقتصادية لموجوداته ومتطلباته، لذلك تعد من أكثر المخاطر التي تؤثر على المركز المالي للمصرف، الأمر الذي يتطلب وجود إدارة جيدة من قبل البنك بهدف الحفاظ على مستويات مقبولة من أسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على الموجودات الخاصة بالبنوك.

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

مناقشة الفرضية الاولى: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

تبين من خلال النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

مناقشة الفرضية الثانية: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

تبين من خلال النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

مناقشة الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

تبين من خلال النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

مناقشة الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

تبين من خلال النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

مناقشة الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

تبين من خلال النتائج وجود اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين.

النتائج العامة للدراسة:

وخرج الباحث بعدة نتائج رئيسية مهمة هي:

1. يتبين وجود أثر للقروض المتعثرة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت القروض المتعثرة تراجع الأداء البنكي.
2. يتبين وجود أثر لإجمالي القروض على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت اجمالي القروض تحسن الأداء البنكي.
3. يتبين وجود أثر للسيولة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت السيولة تحسن الأداء البنكي
4. يتبين وجود أثر لكفاية رأس المال على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما زادت كفاية رأس المال تحسن الأداء البنكي
5. يتبين وجود أثر لسعر الفائدة على أداء البنوك العاملة في فلسطين، فكلما سعر الفائدة تحسن الأداء البنكي
6. لا يوجد أثر للمتغيرات الضابطة (نوع البنك، حجم البنك) على أداء البنوك العاملة في فلسطين
7. توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير أداء القطاع البنكي الفلسطيني ومتغير القروض المتعثرة، مما يعني ان ازدياد مستوى القروض المتعثرة يؤدي الى انخفاض أداء القطاع البنكي، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير أداء القطاع البنكي والمتغيرات (اجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة).
8. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير القروض المتعثرة ومتغير كفاية رأس المال، مما يعني ان ازدياد مستوى كفاية رأس المال يؤدي الى ازدياد القروض المتعثرة، كما لم تظهر أي علاقة بين متغير أداء القروض المتعثرة والمتغيرات (اجمالي القروض، السيولة، وسعر الفائدة).

9. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير اجمالي القروض ومتغير السيولة، مما يعني ان ازدياد مستوى السيولة يؤدي الى ازدياد مستوى اجمال القروض، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير اجمالي القروض ومتغير سعر الفائدة، بينما لم تظهر أي علاقة بين متغير اجمالي القروض ومتغير كفاية رأس المال.

10. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير السيولة ومتغير كفاية رأس المال، مما يعني ان ازدياد مستوى السيولة يؤدي الى ازدياد مستوى كفاية رأس المال، كما ظهرت علاقة ارتباط طردية بين متغير السيولة وسعر الفائدة، بينما لم تظهر أي علاقة بين متغير اجمالي القروض ومتغير كفاية رأس المال.

11. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغير كفاية رأس المال ومتغير سعر الفائدة، مما يعني ان ازدياد مستوى سعر الفائدة يؤدي الى ازدياد مستوى كفاية رأس المال.

12. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطر الائتمانية واداء البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على أداء البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة الى انه لا يوجد أثر للمتغيرات الضابطة (نوع البنك، حجم البنك)

13. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الائتمانية على اداء البنوك العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) وأداء البنوك العاملة في فلسطين

14. لوحظ من خلال النتائج السابقة تأثير المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) على المتغير التابع (أداء القطاع البنكي)، اذ ان متغير القروض المتعثرة يؤثر عكسياً على المتغير التابع فكلما زادت قيمة القروض المتعثرة كلما قل أداء

القطاع البنكي، بينما كان أثر المتغيرات المستقلة (إجمالي القروض، السيولة، كفاية رأس المال، وسعر الفائدة) طردياً على المتغير التابع أداء القطاع البنكي، مما يعني أن زيادتها سيؤدي الى زيادة أداء البنوك العاملة في فلسطين.

15. كما لوحظ اعتماداً على نتائج الدراسة وجود أثر دال احصائياً بين المخاطر الائتمانية واداء البنوك العاملة في فلسطين، وذلك اعتماداً على المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة، وبالتالي يمكن للبنوك الفلسطينية التحسين من أدائها من خلال مراعاة هذه المتغيرات والعمل على إدارتها بصورة فعالة.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- على مسؤولي البنك وتحديدا متخذي قرار الائتمان التدقيق في فرص نجاح المشروع باعتبار باعتبار أن هذه الفرص تشمل الضمان الحقيقي لاسترداد الائتمان وتعزيز صحة القرار الائتماني وحمايته من المخاطر.

2- مراجعة أعلي حد للتعرضات المحتملة للمخاطر علي المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم.

3- التحقق من عمليات الموافقة علي الائتمان من قبل محلل الائتمان وخبراء إدارة مخاطر الائتمان

4- أن تقو م البنوك التجارية الفلسطينية بالتركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية النشاط العميل، وتحليلها لمعرفة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان ومقدرة ذلك العميل على السداد، وذلك لضمان البنك المقرض باسترداد أمواله الممنوحة للعملاء لا سيما تلك العوامل المتعلقة بالنسب المالية ذات العلاقة بقرار المنح مثل نسب السيولة ونسب النشاط وغيرها من النسب المالية المهمة لتقليل مخاطر الائتمان

5- على البنوك اتخاذ الاجراءات اللازمة لإدارة السيولة وفقا لمدى الطلب عليها وانتهاج سياسة تنوع مجالات استخدام الاموال، وبالتالي تحقيق توازن ما بين السيولة والربحية، حتى يتم تجنب المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

6- ضرورة متابعة وسلامة المحفظة الائتمانية بشكل دقيق ومستمر من قبل إدارة البنك، وذلك للحفاظ على درجة الأمان البنكي.

7- ضرورة ربط سياسة الائتمان في البنوك مع التغيرات والاوضاع الاقتصادية في البلد، سواء في الاقتصاد كل او في قطاع معين، خاصة أن البيئة الاستثمارية في فلسطين تتصف بالتقلب نتيجة الوضع الذي نعيشه في ظل الاحتلال وممارساته.

8- ضرورة قيام البنوك بإجراء دراسات سوقية قياسية اكثر لطرح التنبؤات الاقتصادية التي مصدرها السوق، وعدم الاكتفاء بالتحليل المالي بحد ذاته.

9- أن تقوم البنوك بالعمل على تحقيق التوافق في السياسات الائتمانية مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك والدولة.

10- ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف, بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية

11- ضرورة قيام الإدارة المصرفية بتطوير ثقافة وآليات التعامل مع إدارة المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك، بالنظر إلى ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار المالي

12- ضرورة قيام الإدارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على درجة الأمان المصرفي مع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها .

13- يجب على إدارة الائتمان ألا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو البنك واستقراره .

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو رحمة، سيرين (2009) السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة
- ابو شمالة، سامي (2017) أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، مجلد 2, عدد 8، ص248-263.
- أبو صلاح، مصطفى (2007) المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II . دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- أبو عبدو، مصطفى، 2004 م، آثار المخاطر الائتمانية على محددات قرارات الائتمان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
- ابو قحف، عبد السلام، (2004)الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية و تحليل القوائم المالية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- احمد، نضال (2013) دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مج12، عدد36، ص299-336.
- الأمين، محمد (2021) أثر الحوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الاقتصادية: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، مج11، عدد1، ص79-97.
- اوجين, ايرهاردت(2009) الادارة المالية النظرية التطبيق العملي. ترجمة ابراهيم, سرور, الرياض: دار المريخ.

- البقار، مصطفى (2015): أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة، المجلة العلمية للدراسات، جامعة قناة السويس، مج6، عدد2، ص233-250.
- بلعزوز، بن علي وآخرون (2013) ادارة المخاطر، دار الوراق، عمان.
- بوخريص، الأمين (2016). ***تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر
- بوقديرة، دنيا (2014) سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام البواقي.
- جمعان، نجاة (2017) نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المنجلة العلمية، لقطاع كليات التجارة، عدد17، ص162=242.
- الجميل، سرمد كوكب. (2006) إدارة المؤسسات المالية. وحدة الحدباء للطباعة والنشر. كلية الحدباء الجامعة. الموصل. العراق. الطبعة الأولى
- جوابرة، وفاء (2008) ادارة المخاطر في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، اللأردن
- الحاج، خليفة (2019) قياس أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2013-2017، مجلة الباحث الإقتصادي، مج7، عدد3، ص303-320.
- الحسناوي, كريم (2014) مبادئ علم الاقتصاد . مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض.
- الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000 م.

- حمد، خلف (2017): مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، الاصدار: 52 الصفحات: 401-416
- الخانجي، ابراهيم (2019) أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد29، ص131-144.
- الخطيب محمود (2010) الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات, عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- الخوالدة، وجد محمد عبد الكريم (2019). ***أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- دادن عبد الوهاب, حفصي رشيد (2014) تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، مج7، عدد2، ص48-69.
- داوود، محمد بدر (2017) أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث، مج39، عدد23، ص134-159.
- دحاوي، عربية سعاد (2014) دور القروض في تفعيل الاستثمارات: دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- الرضا، مصطفى (2018): المرابحات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وايلاف الاسلامين: مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العراق، المجلد: 10 الاصدار: 4 الصفحات: 377-395
- الساعاتي, عبد الرحيم (2008) نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي, المجلد 21، عدد2، ص ص3-28.
- ساموبسلن, وهاوس (2001 .) الاقتصاد, ترجمة عبد الله, هشام, عمان: مكتبة الأهلية.

- السبهان، شروق (2017) تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري، مجلة العلوم الاقتصادية، مج13, ع49، ص43 – 69.
- سعيد، حسين، وابو العز، علي (2014) كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الاول للمالية الاسلامية، الجامعة الاردنية، الاردن.
- سعيد، حمزة (2014) دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، عدد2، ص101–115.
- سعيد، عبد السلام لفتة (2013). ***إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي***. بغداد، العراق: دار الذاكرة للنشر والتوزيع.
- السهلاوي، عبد العزيز (2018)، محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج55, ع2، ص1–17.
- السيد علي, عبد المنعم, والعيسى, نزار (2004) النقود والمصارف والسواق المالية . عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

عيوني، رضوان، وبن حسين، عبد الاله (2016) تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

- شامية, أحمد (2013 .)النقود والمصارف ، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع. عمان.
- شاهين، علي وصباح، بهية، (2019). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الشرع، عقيل شاكر والهرموشي، باسم محمد، (2019). أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، جامعة القادسية، المجلد. 1، العدد. 1، ص.1–25.

- الشرفا (2017) أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج9، عدد18، ص118-144.
- الشمري ، صادق راشد ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية ، اليازوري للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 54.
- الشويطر (2019) أثر حجم القروض والودائع على الاداء المالي للمصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.
- طالب علاء فرحان, المشهداني إيمان شيحان (2011) الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الجواد، راضي (2021) تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، عدد9، ص285-321.
- عبد الحميد، عبد العزيز (2017) مخاطر السيولة واثرها في ربحية المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة 2011- 2015: مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد: 4 الاصدار: 40 الصفحات: 310-333
- عثمان، محمد (2008) أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك : دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن.
- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2006
- علي, غيث (2013) سياسة اسعار الفائدة في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, دمشق, سورية.

- العلي، احمد (2018) أثر الرفع المالي على السيولة و الربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج40، عدد9، ص113-145.
- العلي، احمد (2018) أثر الرفع المالي على السيولة والربحية : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، مج40، عدد9، ص113-145.
- عودة، عاصم (2018) دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، ابو ديس، فلسطين.
- عوينات، محمد (2017) أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنوك(baraka-bea-agb) فترة:2010_2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- العياط، اياس (2016) أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن.
- عيسى، أمجد (2004) السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- غذوان، علي، (2015). أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد. 31 ، العدد. 2، ص 119-146.
- فروحات، حدة (2018) إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، مجلة الباحث، مج18، عدد1، ص521-534.

- القذافي، محمد (2012) محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية" "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
- القيسي، فوزان (2014) تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، مج13، عدد4، ص461-474.
- كتلو، حسن(2013)، أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية : دراسة تطبيقية على البنك العربي – الأردن للأعوام 1996 – 2010، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مج 35, ع 112، ص 287 – 306.
- الكيلاني، جمال (2015) "مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية وعنوانه: "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية " الجامعة الأردنية – كلية الشريعة، الأردن.
- الطالب، غسان (2015) " مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية وعنوانه: "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية " الجامعة الأردنية – كلية الشريعة، الأردن
- محمود، خالد (2019) فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- مسمح، ضياء (2015) قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة
- مطر ، محمد وثيم فايز ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2005 ، عمان ، الأردن.
- المطيري، علي (2012) دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

- المملوك، أنس (2014) مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- المندلسي، ناجي. (2002) مشكلة تعثر الديون. نشرة المصارف الليبية.
- نايف، عنانزة، وعثمان، محمد (2014) تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الإئتمان فى البنوك الإسلامية الاردنية، مجلة دراسات ادارية، مج6، عدد12، ص203-234.
- نبيلة، رقاقدة (2016) دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- نجار، فريد.(2000) إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة. مؤسسة شباب الجامعة. القاهرة
- نجرس، وسام (2020) المخاطر الائتمانية وربحية المصارف التجارية العراقية: العلاقة والأثر: دراسة نظرية تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد10، عدد1، ص215 – 242
- النشاش، أحمد صبحي أحمد (2021). أثر مستوى الافصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. ***مجلة جامعة عمان العربية للبحوث- سلسلة البحوث الادارية***، 6(1)، 29-51
- نشوان، اسكندر (2018) أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، عدد9، ص417 – 447
- نوفل، صبري (2000) إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. المعهد العربي للتمويل والاستثمار . القاهرة.
- النويران، طاهر (2017) أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع و القروض في البنوك التجارية الأردنية، مجلة التنمية الاقتصادية، مج2، عدد2، ص54-67.

- نيربي (2016): أثر مخاطر السيولة والربحية فى المصارف على ادارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبى : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر: التحولات المالية والمصرفية – الواقع والآفاق المستقبلية، الأردن، مج1، ص179–203.
- يحياوي، إلهام, بوحديد، ليلى (2014) الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (NCA) بالرويبة, حالة المؤسسة الجزائرية الجديد للتعليب، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، عدد5، ص 59 – 69.

المراجع الاجنبية:

- Al-Tamimi, K. and Obeidat, S. (2013), "Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. (2), No. (4).
- Arthur, O. & Steven, m. (2003). Macroeconomics. New jersey: America.
- Berg, T., Saunders, A., & Steffen, S. (2016). The total cost of corporate borrowing in the loan market: Don't ignore the fees. The Journal of Finance, 71(3), 1357-1392.
- Brock, P. & Suarez, L. (2000). Understanding The Behavior of Bank Spreads in Latin America. Journal of Development Economics, Vol. 63, No 1, pp. 113-134.
- Chishty, K.A. (2011), "The Impact of Capital Adequacy Requirements on Profitability of Private Banks in India", (A Case Study of J&K, ICICI,

HDFC, & Yes Bank), International Journal of Research in Commerce & Management, 2(7), July.

- Econ, D. (2003). What The Difference Between The Real Interest Rate and The Nominal Interest Rate (on- line). Available: https://www.frbsf.org
- Goss, A., & Roberts, G. S. (2011). The impact of corporate social responsibility on the cost of bank loans. Journal of Banking & Finance, 35(7), 1794-1810.
- Isanzu, J. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and Marketing, Vol.2, Issue. 3, P. 14-17.
- Jiang, L., Levine, R., & Lin, C. (2019). Competition and bank liquidity creation. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 54(2), 513-538.
- Mankiw, G. (2009). Macroeconomics. New york: Worth Publishers
- Okpala, K. Osanebi, C. and Ademola, I, (2019). The Impact of Credit Management Strategies on Liquidity and Profitability, Journal of Behavioural Studies, Vol. 1, Issue. 1, P. 1-16
- R. RESCHIWATI, et al (2020). Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value, , vol. 25, no. Esp.6, pp. 325-332
- Rad, A., Wahlberg, O., & Öhman, P. (2013). How lending officers construe assessments of small and medium-sized enterprise loan

applications: a repertory grid study. Journal of constructivist psychology, 26(4), 262-279

- Riasi, A. (2015). Competitive advantages of shadow banking industry: An analysis using Porter diamond model. Business Management and Strategy, 6(2), 15-27.
- Rothstein, J., & Rouse, C. (2011). Constrained after college: Student loans and early-career occupational choices. Journal of Public Economics, 95(1-2), 149-163
- Samuel, O. (2015). The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Social and Management Science, P. 1-18.
- Shahid, M. Gul, F. and Naheed, K. (2019). Credit Risk and Financial Performance of Banks: Evidence from Pakistan, NUML International Journal of Business & Management, Vol. 14, No. 1, P. 144-155.
- Simamora, R. and Oswari, T. (2019). The Effects of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 3, Issue. 5, P. 182-193
- UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, THE EFFECT OF CREDIT RISK MAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA, A Research Project submitted in partial fulfilment of the requirements of the degree of Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi, 2013, p.p 5-6

An- Najah National University

Faculty of Graduates Studies

The Impact of Credit Risk on the Palestinian Sector Performance

By

Mahdi Salahat

Supervised By

Dr. Muath Asmar

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

The Impact of Credit Risk on the Palestinian Sector Performance

By

Mahdi Salahat

Supervised By

Dr. Muath Asmar

Abstract

This study aimed to identify The impact of Credit Risk on the Palestinian Banking Sector Performance, By answering the study questions related to the subject, and the study population consisted of banks operating in the Palestinian territories, a sample of (12) banks was taken from those banks, and the researcher used the descriptive approach by analyzing the financial data of Palestinian banks.

The study reached several results, the most important of which are: the effect of the independent variables (non-performing loans, total loans, liquidity, capital adequacy, and the interest rate) on the dependent variable (the performance of the banking sector), as the non-performing loans variable inversely affects the dependent variable. The performance of the banking sector decreased, while the effect of the independent variables was (Total loans, liquidity, capital adequacy, and interest rate) directly on the dependent variable on the Banking Sector Performance, which means that its increase will lead to an increase in the performance of banks operating in Palestine.

It was also noted, depending on the results of the study, that there was a statistically significant effect between credit risks and the performance of

banks operating in Palestine, depending on the variables on which the study relied.

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, most notably: the need for banks to conduct more standard market studies to put forward economic forecasts that come from the market, and not to be satisfied with financial analysis in itself. And the need for the banking administration to develop a culture and mechanisms for dealing with banking risks, and to indicate the danger of its absence, given the negative repercussions it has on the degree of banking security, in order to achieve the elements of discipline and financial stability.